

مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

شارك في الإعداد
براء منذر أرمنازي

٢٠٠٦

مطبوعات KIE

- إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى:
- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين البحثي والتطبيقي.
 - توفير جميع المناهج الاقتصادية للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة.
 - أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي.
 - أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها.

والله من وراء القصد

لاستعراض المطبوعات وتحميلها: [رابط](#)

لزيارة جامعة KIE University: [رابط](#)

يمكنكم التواصل من خلال: www.kantakji.com

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center



توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي. يسمح باستخدام هذا الكتاب كمنهج أكاديمي (كما هو منشور) مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف .

www.kantakji.com

www.kie.university

الفهرس

٢	مطبوعات KIE
٢	توضيح
٤	الفهرس
٦	مقدمة
١٠	مؤسسات البنية التحتية
١٥	البنك الإسلامي للتنمية
٣٢	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
٤٧	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
٥٦	السوق المالية الإسلامية الدولية
٧٧	مركز إدارة السيولة المالية
٨٠	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
٨٤	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
٩٤	مؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي
٩٨	الخاتمة والنتائج
١٠١	صدر للمؤلف



جامعة كاي

جامعة أونلاين مرخصة من التعليم العالي
متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<http://kie.university>

مقدمة

تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية تطوراً هائلاً في تقديم العمليات المصرفية الإسلامية سواء في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة (كبنك البلاد بالسعودية، وبنك بوبيان بالكويت) أو تحول مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية (كبنك الجزيرة بالسعودية، وبنك الشارقة بالإمارات) أو في شكل تحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية مثل (كالبنك الأهلي التجاري، ومجموعة سامبا المالية، وبنك الرياض، والبنك العربي، والبنك السعودي البريطاني بالسعودية)، هذا بالإضافة إلى بنوك إسلامية قائمة بالفعل على الساحة الدولية تقوم مؤسسات مالية دولية مثل **HSBC** و **City Group** بتقديم العمليات المصرفية الإسلامية، كما تم إنشاء البنك الإسلامي البريطاني بمدينة لندن .

تطور العمل المصرفي الإسلامي^١

واجهت المصارف الإسلامية في بداية نشأتها العديد من المشكلات من أهمها تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية بكفاءة مصرفية عالية ومتطورة في ضوء الضوابط الشرعية المستمدة من المصادر الشرعية القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مع الاجتهاد الشرعي للمنتجات المصرفية الحديثة

^١ الدكتور محمد البلتاجي، WWW.BLTAGI.COM

مثل بطاقات الائتمان والتعامل المصرفي بالإنترنت والتعامل مع أسواق المال الدولية .

وقد تطورت أعمال المصارف الإسلامية خلال العقد الأخير من حيث تنوع المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية التي تقدمها لعملائها حيث بلغت الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة للعملاء ما يزيد عن ثلاثين خدمة مصرفية مطابقة لأحكام الشريعة ومنها بطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، إضافة إلى توفير أدوات مالية توفر للعملاء عوائد مثل ودائع وشهادات وصناديق الاستثمار الإسلامية، مع توفير أدوات مالية لتمويل مشروعات التنمية بديلا عن إصدار السندات وهي الصكوك الإسلامية .

كما تميزت المصارف الإسلامية بشكل كبير في مجال منح التمويل للعملاء حيث توفر صيغ مختلفة ومتنوعة لتمويل أنشطتهم المتعددة ومن تلك الصيغ صيغة المرابحة للأمر بالشراء والمشاركة بأنواعها المتعددة والمضاربة والاستصناع والتأجير مع الوعد بالتمليك وبيع السلم والتورق والبيع بالعمولة والبيع بالوكالة والمتاجرة والبيع بالتقسيط والاستثمار المباشر .

وتتميز الصيغ التمويلية بالمرونة التي تمكنها من تلبية رغبات العملاء المتنوعة ولكافة القطاعات الاقتصادية، كما تتميز كل صيغة من تلك الصيغ بإمكانية استخدامها لتمويل نشاط لا يمكن لصيغة أخرى تمويله، فما يصلح للتمويل بالمربحة لا يمكن تمويله بالاستصناع وهكذا.

وفي الواقع العملي تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات ومنها عدم إلمام عملائها بصيغ التمويل الإسلامية وكيفية تطبيقها، حيث أن غالبية العملاء كانت تتعامل مع البنوك التقليدية بنظام القرض والبعض الآخر لم يكن يلجأ إلى التعامل مع البنوك لعدم رغبته في التعامل بأسعار الفائدة، وهذا الأمر يتطلب من المصارف الإسلامية أن تقوم بإيضاح صيغ التمويل الإسلامي للعملاء وكيفية الاستفادة من تلك الصيغ في تمويل مشروعاتهم.

وكان من نتائج التوسع المستمر للصناعة المصرفية الإسلامية ارتفاع حجم شرائح المتعاملين وزيادة معدل النمو إلى حوالي ٢٠٪ مما دفع بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد إلى إصدار قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية تتناسب مع طبيعتها مثل البحرين والإمارات والكويت، كما أن هناك بعض الدول قامت بتحويل كافة نظامها بالكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي وهي باكستان وإيران والسودان.

ورغم هذا التطور في العمل المصرفي الإسلامي فما زال أمام المصارف الإسلامية الكثير من التحديات والجهد لتطوير أنظمة العمل واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتطوير وابتكار أدوات مالية محلية ودولية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء ومواجهة المنافسة المصرفية بالأسواق المحلية والدولية وخاصة بعد تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية وتطبيق مقررات لجنة بازل (٢) عام ٢٠٠٧ .

مؤسسات البنية التحتية

يحقق تكامل الصناعة المالية الإسلامية تقدماً ملحوظاً من خلال تكامل مؤسساته وهيئاته التي تقدم خدمات الدعم والتدقيق وتحقيق التكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية العالمية، فالمؤسسات المالية الإسلامية تعمل في ٣٨ دولة وتتجاوز أصولها ٢٩٢ مليار دولار ويبلغ حجم عملياتها التمويلية حوالي ١٥٨.٥ مليار دولار.

يُعدّ تكامل الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية تطوراً علمياً وتوسعاً يتناسب والاحتياجات المستقبلية، فهذه المؤسسات تشكل بيئة داعمة للعمل المصرفي الإسلامي ويكمن دورها الإيجابي في تعزيز الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية.

تأسس البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٥ بهدف تنمية البنى الأساسية ودعم مشاريع الخصخصة في الدول الإسلامية، ثم تأسست هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام ١٩٩١، ثم تلاها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية الدولية عام ٢٠٠١، ثم تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ومركز إدارة السيولة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية عام ٢٠٠٢.

ثم وبسبب الحاجة انبثقت مزيد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي بما يتناسب والواقع العملي حيث يجري العمل على إنشائها وتطويرها تبعاً.

ومن المفيد ذكره أن المؤسسات المالية العالمية بدأت تعاملها مع المؤسسات المالية الإسلامية فصندوق النقد الدولي وافق على إنشاء مجلس للإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية كهيئة مستقلة تحت إشرافه وإشراف عدد من البنوك المركزية في عدد من الدول العربية والإسلامية. وقد فسر ذلك بقوله^١: نظراً للأهمية المتزايدة لصناعة الخدمة المالية الإسلامية في الكثير من الدول، ورغبة منه في التنسيق لأفضل الممارسات والإشراف على هذه الصناعة مع مجموعة من المسؤولين ورؤساء البنوك المركزية، فقد وافق على إنشاء هذا المجلس، وأضاف في بيانه: إن اجتماعاً ضم عدداً من المسؤولين في الصندوق منهم رؤساء البنوك المركزية، ومسؤولين في البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، تم الاتفاق فيه على تأسيس المجلس، بحيث تكون مهامه الإشراف على صناعة الخدمات المالية. واتفق المسؤولون على أن مهام المجلس تتحدد في ثلاث مسؤوليات وهي:

^١ www.imf.org, ٠٢.٠٥.٢٠٠٢.

- الأولى تختص بالنشر والتعريف بمبادئ الشريعة .
- الثانية الاتصال والتعاون بالمحددات القياسية الأخرى في مناطق الاستقرار النقدي والمالي .
- الثالثة تروّج للعمليات والخدمات والمخاطر في هذه الصناعة من خلال البحوث والتدريب والمعونات التقنية .

معايير المحاسبة والمراجعة من أجل تبسيط استخدام القوائم المالية وإجراء المقارنات	١٩٩١ / ٣	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	AAOIFI
إصدار المعايير الشرعية من أجل تنسيق الجهود في مجال الائتزام الشرعي	-	المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة	SB
توفير المعلومات عن الصناعة، ونشر الوعي العام حول العمل المصرفي الإسلامي	٢٠٠١ / ٥	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية	CIBAFI
تقييم أداء وكفاءة المؤسسات المالية الإسلامية، وتعزيز الشفافية	٢٠٠١ / ١٠	وكالة التصنيف الإسلامية الدولية	IIRA
إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية والترويج للإصدارات المالية	٢٠٠٢ / ٧	مركز إدارة السيولة	LMC
الترويج للسوق المالية الإسلامية، واعتماد الأدوات المالية المتداولة	٢٠٠٢ / ٨	السوق المالية الإسلامية الدولية	IIFM
إصدار معايير الرقابة والإشراف، وتطوير آليات لإدارة المخاطر	٢٠٠٢ / ١١	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	IFSB

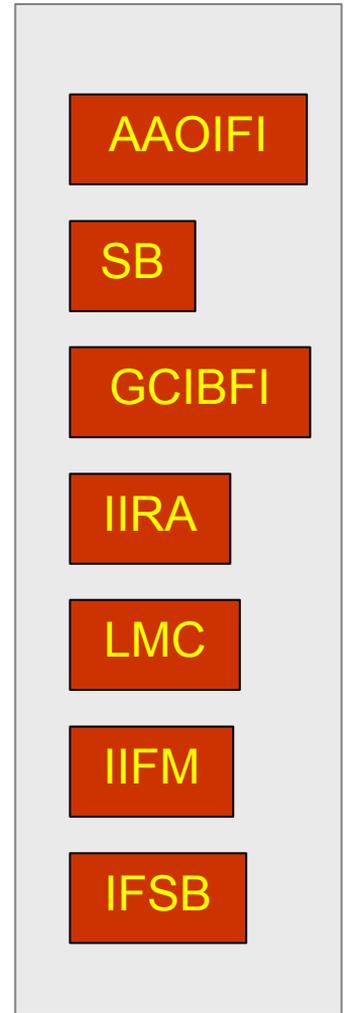


للمحافظة على المكتسبات
ومواصلة مسيرة النجاح

انتشار مؤسسات البنية التحتية:

يحقق مزيد من:

- الثقة
- المصداقية
- الشفافية



البنك الإسلامي للتنمية

أنشئ البنك الإسلامي للتنمية^١ من قبل المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة عام (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في أرجاء العالم المختلفة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. وقد بدأ البنك أعماله رسمياً عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م).

أهداف البنك

يقوم البنك بتمويل المشروعات والبرامج المنتجة في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء. لذلك فهو يستثمر أمواله في مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، ويقدم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء، كما يساعد في تنمية التجارة الخارجية ولاسيما في السلع الرأسمالية. ويساعد البنك أيضا المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، كما يقوم بإجراء الدراسات والبحوث الشرعية في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات البنكية الإسلامية عن طريق الصناديق الخاصة التي تُنشأ لهذا الغرض.

^١ www.isdb.org

يموّل البنك مشروعات التنمية في الدول الأعضاء عن طريق عدد من أشكال التمويل المتفقة مع أحكام الشريعة، كالقروض والإجارة والبيع لأجل والمساهمة في رأس المال واعتمادات التمويل وغيرها، كما يقوم بتنمية التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق برامج تمويل التجارة، كعمليات تمويل تجارة الواردات، وبرنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار وغيرها.

الدول المؤهلة لعضوية البنك

جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مؤهلة للانضمام إلى عضوية البنك ويصل عدد الدول الأعضاء في البنك إلى ٥٣ دولة من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

رأس مال البنك

تم زيادة رأس المال المصرح به للبنك ورأس المال المكتتب فيه عام ٢٠٠١ إلى ١٥ بليون و٨١١ مليون دينار إسلامي على التوالي. والدينار الإسلامي هو الوحدة الحسابية للبنك وتعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة للصندوق الدولي. أما قيمة حقوق السحب الخاصة فتقوم على أساس سلة عملات كانت تتكون في آب ١٩٩٩ م من الدولار الأمريكي

(٤٥٪)، السيورو (٢٩٪)، الين الياباني (١٨٪)، الفرنك الفرنسي (١٥٪)، الجنيه الإسترليني (١١٪).

الحد الأدنى للاكتتاب في رأس مال البنك عند الانضمام إلى عضويته على الدول التي تنضم إلى البنك الاكتتاب بحد أدنى مقداره ٢٥٠ سهماً والقيمة الاسمية للسهم الواحد ١٠٠٠٠ دينار إسلامي.

علاقة البنك بمنظمة المؤتمر الإسلامي واللجان والهيئات التابعة لها:

البنك الإسلامي للتنمية هو أحد الأجهزة المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ولهذه الأجهزة المتخصصة عادة مجالس إدارة مستقلة عن المنظمة. وللبنك صفة المراقب الدائم في كل اجتماعات ولجان المنظمة، كما انه يتعاون وبصورة وثيقة مع الأجهزة المتخصصة والتابعة للمنظمة. إلا أن البنك تربطه علاقة خاصة باللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) كونه مؤسسة اقتصادية.

التنظيم والوظائف:

مجلس المحافظين: كل دولة من الدول الأعضاء ممثلة في المجلس بمحافظ ومحافظ مناوب، ولكل دولة عضو ٥٠٠ صوت أساسي بالإضافة إلى صوت واحد لكل سهم تم الاكتتاب فيه. وبصفة عامة، يتم إقرار كل الموضوعات بأغلبية أصوات المحافظين الحاضرين.

يجتمع مجلس المحافظين مرة في السنة لاستعراض أنشطة البنك للسنة المنصرمة واتخاذ القرارات بالنسبة للسياسات المستقبلية. ويعين المجلس في اجتماعه السنوي رئيساً للاجتماع يحتفظ بهذا المنصب إلى أن يتم انتخاب رئيس آخر في الاجتماع السنوي التالي. ومجلس المحافظين هو الهيئة العليا التي تضع السياسات ويفوض مجلس المديرين التنفيذيين سلطة التصريف العام لأعمال البنك. إلا أن مجلس المحافظين هو الجهة الوحيدة التي يمكن أن تعالج القضايا المتصلة بعضوية البنك، وزيادة أو خفض رأس المال المصرح به، والموافقة على اتفاقيات التعاون وانتخاب رئيس البنك والمديرين التنفيذيين، وتحديد المكافآت التي تصرف لهم.

مجلس المديرين التنفيذيين: يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من أربعة عشر عضواً، سبعة منهم معينون وسبعة يتم انتخابهم، وتقوم كل واحدة من الدول الأعضاء السبع المالكة لأكثر عدد من الأسهم بتعيين مدير تنفيذي واحد. ويقوم محافظو الدول الأعضاء الأخرى بانتخاب المديرين التنفيذيين السبعة الباقين. ورئيس البنك هو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين. ويحتفظ المدير التنفيذي بمنصبه لمدة ثلاث سنوات ويمكن إعادة انتخابه مرة أخرى.

يحق لكل عضو في المجلس الاقتراع بعدد الأصوات التي انتخبته وليس من الضروري الاقتراع بهذه الأصوات كوحدة واحدة وتتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات على أساس القوة التصويتية الحاضرة في الاجتماع. ويضطلع مجلس المديرين التنفيذيين بمسؤولية التصريف العام لأعمال البنك بالإضافة إلى المسؤوليات التالية على وجه التخصيص:

- إعداد أعمال مجلس المحافظين.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وفقاً للتوجيهات العامة لمجلس المحافظين.
- تقديم الحسابات السنوية للبنك إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها
- الموافقة على موازنة البنك.

الهيكل التنظيمي للبنك: مجلس المحافظين هو الهيئة العليا الواضحة للسياسات، ويقوم المجلس بانتخاب أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ورئيس البنك. ويؤمن مجلس المديرين التنفيذيين عمل البنك وفقاً للسياسات التي حددها مجلس المحافظين ورئيس البنك هو المسؤول عن التصريف اليومي لأعمال البنك وللمنك هيكل تنظيمي مرن وقابل للتغيير أسوة بغيره من المنظمات المماثلة. وهناك ثلاثة من نواب الرئيس مسؤولون

مباشرة أمام رئيس البنك . وبالإضافة إلى ذلك، تقوم بعض الإدارات والمكاتب في البنك برفع تقاريرها إلى رئيس البنك مباشرة ويتضمن الملحق بهذه الوثيقة الهيكل التنظيمي للبنك .

قنوات الاتصال الرئيسية بين البنك والدول الأعضاء : وفقا لاتفاقية

التأسيس، على كل دولة عضو أن تحدد قنوات الاتصال الخاصة بها لتبادل المعلومات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب ويعد المحافظون والمحافظون المناوبون أعلى مستويات قنوات الاتصال . كما قام البنك بإنشاء نقاط للتنسيق على مستويات مختلفة لتنفيذ برامجها الخاصة، كبرنامج التعاون الفني وبرنامج تمويل الصادرات وغيرها، وللتنسيق مع المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي والبنوك الإسلامية .

المكاتب الإقليمية : للبنك ثلاثة مكاتب إقليمية وهي في الرباط -

المغرب، وفي كوالالمبور-ماليزيا، وفي ألمآتي جمهورية قازاقستان ومركز للزراعة الملحية في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة .

أما الوظائف الرئيسية للمكاتب الإقليمية فهي :

- العمل كمكتب للاتصال بين البنك وبين الدول الأعضاء في المنطقة .

- المساعدة في التعرف على المشروعات ومتابعتها .

- تسويق أشكال التمويل التي يقدمها البنك وإيضاح سياساته وإجراءاته
- المساعدة في عملية التوظيف بالبنك .
- المساعدة في الأنشطة التنموية في القطاع الخاص .
- المساعدة في إعداد وتنظيم البعثات التي يوفدها البنك .
- إعداد قوائم مبدئية بالاستشاريين .
- الاتصال بالمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة وتمثيل البنك في المؤتمرات والندوات الإقليمية .

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص^١ :

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي مؤسسة تابعة للبنك الإسلامي للتنمية وهي مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف أنشئت لتحقيق التنمية في دولها الأعضاء عن طريق تقديم الخدمات المالية للقطاع الخاص في تلك الدول .

أنشئت هذه المؤسسة بموجب القرار الصادر من مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية (عام ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م)، في جدة، وبدأت نشاطها في العام التالي .

^١ موقع البنك الإسلامي للتنمية

مهمة المؤسسة: استكمال الدور الذي يقوم به البنك عن طريق تنمية القطاع الخاص وتعزيزه ليصبح أداة للنمو والرفاه الاقتصادي.

رؤية المؤسسة: أن تصبح المؤسسة المالية الإسلامية متعددة الأطراف الأولى لتنمية القطاع الخاص.

أهداف المؤسسة:

- التعرف على الفرص المتاحة في القطاع الخاص الكفيلة بتحريك النمو الاقتصادي.

- تقديم طائفة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

- توسيع فرص وصول شركات القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى أسواق رأس المال الإسلامية.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن المؤسسة تسعى إلى الاضطلاع بدور هام في الآتي:

- تعبئة الأموال والموارد للقطاع الخاص في مجال الاستثمار.

- العمل كجهة حافزة في مجال برامج الخصخصة وإعادة هيكلة

الشركات في الدول الأعضاء عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية

للقطاعين العام والخاص على السواء.

- التشجيع على إنشاء أسواق رأس المال الإسلامية وتطويرها.

الدول التي يحق لها الانضمام إلى عضوية المؤسسة:

يحق لجميع الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية الانضمام إلى عضوية المؤسسة وقد وقعت (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م) ٤٩ دولة على اتفاقية تأسيس المؤسسة، صادقت منها ٤٢ دولة على الاتفاقية وأصبحت بموجب ذلك دولا أعضاء في المؤسسة.

يمكن لمؤسسات التمويل العامة فقط التقدم بطلب الانضمام لعضوية مؤسسة تنمية القطاع الخاص وحتى (١٤٢٤ هـ) حصلت (٥) مؤسسات تمويل عامة على عضوية المؤسسة ومع ذلك، وحسبما تنص بنود اتفاقية المؤسسة، فإنه يجوز للجمعية العمومية أن تفتح باب الانضمام إلى عضوية المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لمؤسسات القطاع الخاص وفقاً لشروط وأحكام تحددها هي علاوة على ذلك، توضح بنود اتفاقية المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ما يلي بخصوص المساهمة:

١. يقوم البنك والدول الأعضاء المؤسسة مبدئياً بالاكتتاب في عدد

الأسهم التي يتم تحديدها وفقاً للاتفاقية.

٢. يتعين على أي عضو مؤسس آخر أن يكتتب على الأقل في مائة سهم.

٣. يتم إصدار الأسهم التي تم الاكتتاب فيها مبدئياً من قبل الأعضاء المؤسسين بالقيمة الأصلية.

٤. يتم تحديد الشروط التي تحكم الاكتتاب في الأسهم التي يتم إصدارها بعد الاكتتاب المبدئي من قبل الأعضاء المؤسسين والتي لم يتم الاكتتاب فيها بموجب البنود المتعلقة بذلك والمحددة في بنود الاتفاقية وكذلك تواريخ سداد قيمتها، من قبل الجمعية العمومية للمؤسسة.

تركيب رأسمال المؤسسة:

يبلغ رأسمال المؤسسة المصرح به بليون دولار أمريكي منها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي رأسمال متاح للاكتتاب وفيما يلي هيكل رأس المال المكتتب فيه:

- البنك الإسلامي للتنمية ٥٠٪.

- الدول الأعضاء ٣٠٪.

- المؤسسات المالية في الدول الأعضاء ٢٠٪.

عدد الأسهم التي ينبغي للدولة الاكتتاب فيها عند الانضمام إلى عضويتها:

توافق الدولة، عند انضمامها إلى المؤسسة، على الاكتتاب في رأسمال المؤسسة بعدد الأسهم المخصصة لها بموجب قرار مجلس محافظي البنك (١٩٩٩ / ١٤٢٠) - جدة.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

إن رئيس البنك الإسلامي للتنمية هو الرئيس السابق لمجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ٢٠٠١ عين مجلس الإدارة كبير المدراء التنفيذيين والمدير العام الذين يقومون بالعمل تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة.

مجلس إدارة المؤسسة:

بالرغم من أن البنك يمتلك ٥٠٪ من أسهم رأسمال المؤسسة فإن لكلتا المؤسستين مجلس إدارة يختلف عن الآخر.

منتجات المؤسسة وما هي خدماتها:

تقدم المؤسسة سلسلة واسعة من المنتجات المالية يختار منها عملاء المؤسسة ما يناسبهم ويمكن ذلك المؤسسة من تقديم مزيج من التمويل الذي يتناسب واحتياجات كل مشروع أما المنتجات والخدمات الرئيسة للمؤسسة فهي:

التمويل المباشر: تقوم المؤسسة بتقديم التمويل المباشر عن طريق الاكتتاب وشراء الأسهم وتقديم التمويل لأجل للمشاريع الإنتاجية والربحية أو للشركات العاملة في الدول الأعضاء ومن سياسة المؤسسة، ألا تكون المساهم الأكبر الوحيد في أي مشروع، كما لا تحصل على أغلبية رأسمال المشروع المعني، ولا تتحكم في المصالح المتأتية منه، ما لم يتعارض ذلك مع مصالحها.

إدارة الأصول: تعمل المؤسسة مديرا (مضاربا) أو راعيا للأموال التي توفرها المؤسسات الاستثمارية الأخرى، إذ يمكن لها أن تنشئ رؤوس أموال مشتركة أو صناديق قطاعية لتمويل المشروعات أو الشركات.

هيكل التمويل: تقوم المؤسسة بهيكله وتشكيل وترتيب وإدارة التمويلات الجماعية، وتغطية إصدارات الأسهم وإصدارات الأوراق المالية وإدارتها، وتوظيف الأموال الخاصة استثمارها، وتقوم بعملية توريق القروض لمصلحة عملائها.

الخدمات الاستشارية: تقدم المؤسسة خدمات استشارية للحكومات والشركات في القطاعين العام والخاص بشأن الجوانب الاقتصادية والمالية، والجوانب المتعلقة بالمؤسسات، والجوانب القانونية التي تتعلق، ضمن جملة أمور، بتهيئة البيئة المؤاتية لتنمية القطاع الخاص، وتمويل المشاريع

وإعادة هيكلة الشركات / إعادة تأهيلها والخصخصة، وتوريق القروض وتحويل قيمتها إلى أوراق مالية متداولة، والتمويل الإسلامي وتنمية أسواق رأس المال الإسلامية.

أسس عمليات المؤسسة:

تضطلع المؤسسة بأنشطتها وفقا للمبادئ التالية:

- تقدم التمويل بشروط وأحكام يراعى فيها احتياجات المشروع / الشركة المراد تمويلها، والمخاطر التي تكتنف التمويل، وشروط وأحكام التمويل السائدة في السوق المرتبطة بالتمويل المماثل.
- تسعى إلى أن يكون لها تمثيل في مجالس إدارة الشركات التي تمولها أو التي تستثمر في رؤوس أموالها دون أدنى مسؤولية من جانبها إزاء إدارة أي شركة من تلك الشركات.
- تعمل على تنويع استثماراتها على نحو مناسب ومعقول.

أشكال التمويل التي تطبقها المؤسسة:

- تطبق المؤسسة صيغ تمويل تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتقدم منتجات مالية تتفق أيضا مع تلك الأحكام، وبخاصة ما يلي:
- المساهمة في رأس المال: المساهمة في حصة رأس المال (المشاركة) والمشاركة المتناقصة مع الأرباح، أو المضاربة.

- التمويل لأجل: الإجارة، والبيع لأجل، والاستصناع (تمويل طلبات التشييد والتصنيع).

- شبه المساهمة في رأس المال: وذلك في شكل تمويل لأجل يمكن أن يتحول إلى مساهمة كاملة في رأس المال في مرحلة معينة من عمر المشروع.

أنواع المشاريع المؤهلة للتمويل من المؤسسة:

المشاريع المؤهلة للتمويل من المؤسسة هي:

المشاريع الجديدة: ويقصد بها الاستثمار في شركات ومشاريع جديدة وتمويلها، وهي الشركات والمشاريع الجديدة التي ستحدث أثرا تنمويا في اقتصاد الدولة المعنية ككل، وتستوفي معايير السلامة الفنية والكفاءة المالية.

مشاريع التوسع: تعني التمويل / الاستثمار في مجال توسيع المنشآت أو تعزيز القدرات المشاريع القائمة التي تخضع لإعادة التشييد أو إعادة التأهيل، بما أن معظم الدول تقوم بإعادة هيكلة صناعاتها للحد من الاعتماد على قطاع بعينه، فإن الفرصة تكون متاحة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لتمويل الشركات التي تجري إعادة هيكلتها أو إعادة تأهيلها.

عمليات الخصخصة: تمول المؤسسة المشاريع الحكومية التي تجري خصخصتها إذا لم تتجاوز نسبة مساهمة استثمار الحكومة في رأسمال الشركة ٤٩٪ وتقوم المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، بهيكله وتمويل المشاريع التي تنفذ من خلال اتفاقيات التمويل الميسر وتمول كذلك تحديث الشركات المخصصة لتعزيز إنتاجيتها ورفع قدراتها التنافسية.

معايير أهلية الحصول على التمويل من المؤسسة:

تكون جميع الأنشطة الإنتاجية وأنشطة الخدمات القانونية، التي تتفق والشريعة الإسلامية، وذات الربحية المالية والجدوى الاقتصادية التي تسهم في تنمية الدول الأعضاء، مؤهلة للتمويل من المؤسسة طالما أن ملكية القطاع العام للمشروع لا تتجاوز ٤٩٪ من رأس المال وعلاوة على ذلك، تكون جميع القطاعات مؤهلة للتمويل باستثناء قطاعي الترفيه والدفاع.

أنواع الضمانات التي تطلبها المؤسسة:

عند تمويل أي مشروع قد تلجأ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى ضمانات عديدة مثل الرهن، والكفالات، والضمانات البنكية، والضمانات الشخصية، وضمان الشركات والكمبيالات، والتنازل عن العائدات ويتم تحديد القيمة الإجمالية للضمانات بالنسبة لأي مشروع على أساس كل حالة على حدة.

الوحدة الحسابية التي تستخدمها المؤسسة في الحسابات والعمليات :

الدولار الأمريكي هو الوحدة الحسابية للمؤسسة، بيد أن المؤسسة تستطيع أن تقدم التمويل بالعملات الرئيسية القابلة للتحويل .

المعلومات التي ينبغي توفيرها عن المشاريع للحصول على التمويل من المؤسسة :

عند إجراء تقييم أولي لمدى إمكانية الاستثمار في أحد المشاريع أو تمويله، تشترط المؤسسة تزويدها بالمعلومات عن الشركة مثل أهداف المشروع المعني، والبيانات التفصيلية عن الشركة والجهة التي ترعاها، وهيكل ملكية الشركة والقطاع الذي تعمل فيه، وكلفة المشروع ومتطلباته المالية وبعد إبداء الرغبة المبدئية في الطلب، ينبغي تكملة ذلك بدراسة عن السوق أو بدراسة جدوى وأي معلومات أخرى قد ترى أنها ضرورية لتمكن المؤسسة من اتخاذ قرار نهائي بشأن تمويل المشروع أو الشركة أو الاستثمار فيهما .

تمويل المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة :

لا تسهم المؤسسة في تمويل المشاريع متناهية الصغر، إذ يضطلع البنك الإسلامي للتنمية بذلك، ويقدم البنك أيضا اعتمادات تمويل للمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي لتمول بدورها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؛

ويمكن للمؤسسة أن تقدم تمويلا لهذا النوع من المشاريع من خلال صناديق خاصة تنشأ لهذا الغرض على المستوى الإقليمي أو القطري، وذلك في القطاعات الواعدة كالاتصالات والتكنولوجيا ونحو ذلك .

المشاركة مع مؤسسات مالية غير إسلامية تمويل في المشاريع :

يمكن للمؤسسة أن تشترك مع مؤسسات مالية غير إسلامية بما في ذلك البنوك التقليدية في تمويل المشاريع شريطة أن يكون التمويل الذي تقدمه المؤسسة قائما على أسس شرعية إسلامية وبناء عليه، قد ينشأ احتمالان في هذا الصدد، أحدهما أن تقدم المؤسسة والمؤسسات المالية غير الإسلامية تمويلا مشتركا متوازيا يكون فيه العنصر الممول من المؤسسة مستقلا عن العناصر التي تمولها المؤسسات الأخرى حتى ولو ارتبطت هذه العناصر بالمشروع نفسه والاحتمال الثاني، أن تكون المؤسسات الأخرى على استعداد تام لتطبيق صيغة التمويل نفسها القائمة على أسس شرعية إسلامية كما تطبقها المؤسسة، ويمكن في هذه الحالة النظر في تقديم تمويل مشترك أو تمويل جماعي .

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)



تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية عام ١٩٩٠ بهدف السعي نحو تطوير

فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات
المالية الإسلامية، وإعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة لهذه المؤسسات
ومراجعتها وتعديلها، والسعي لاستخدام وتطبيق هذه المعايير والإرشادات
المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين التي تصدرها
الهيئة. وأنشأت المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية، لمعالجة الفتاوى التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية المختلفة.

نبذة عن المجلس الشرعي:

تم تكوين المجلس الشرعي ضمن الأجهزة العلمية لهيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية بدلاً عن اللجنة الشرعية التي كان منوطاً بها

القيام بالجوانب الشرعية المتعلقة بعمل الهيئة، وأهمها دراسة المعايير المحاسبية واعتمادها من الناحية الشرعية. ويتكون المجلس الشرعي الذي يبلغ أعضاؤه أضعاف عدد أعضاء اللجنة الشرعية عهد إليه بمهام أخرى أهمها إصدار المعايير الشرعية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من صيغ الاستثمار والتمويل، والنظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية، فضلاً عن دراسة المعايير المحاسبية التي كانت منوطة باللجنة الشرعية المشار إليها.

وقد روعي في عضوية المجلس تمثيل أكبر قدر ممكن من الهيئات الشرعية للمصارف مع مراعاة التنوع في انتماء أعضائه إلى البلاد التي فيها مصارف إسلامية، وهذا التنوع جانب حيوي في تكوين المجلس، لا سيما إذا مع تكرار هذا التنوع على نحو متغير جزئياً في كل تشكيل من تشكيلات المجلس.

الدور المنوط بالمجلس الشرعي في إصدار المعايير الشرعية: إن من أهم أهداف تشكيل المجلس الشرعي في إطار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التنسيق بين الهيئات الشرعية وقد نص النظام الأساسي للهيئة على أن أهداف ذلك المجلس:

تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات، بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.

ويلحظ أن بالرغم من أن إصدار المعايير الشرعية هو أهم المهام المنوط بالمجلس الشرعي فإنه لم يجر النص مباشرة على هذه المهمة في المواد المتعلقة بالمجلس الشرعي من النظام الأساسي للهيئة، ولكن هدف تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات. لا بد له من آليات، وعلى رأس هذه الآليات إصدار المعايير الشرعية، فالنص على هدف التنسيق يعتبر نصاً على هذه الآلية.

ماهية المعايير الشرعية وطبيعة موضوعاتها: المعايير الشرعية هي صيغ معتمدة من المجلس الشرعي لبيان الأحكام الشرعية المختارة المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية من تمويل واستثمار وخدمات، وما يتصل بذلك من قضايا كثر فيها الاتجاهات الفقهية وذلك لترجيح أحدهما للعمل به في المؤسسات.

ويشتمل المعيار الشرعي على التعريف بالموضوع المعد بشأنه وحكمه التكليفي وأقسامه وأحكامه الأساسية .

وتدور موضوعات المعايير الشرعية حول :

- معايير بشأن صيغة الاستثمار والتمويل، وقد صدر بعضها سابقاً باسم المتطلبات الشرعية لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل: المراجعة، والإجارة، والاستصناع .

- بمعايير بشأن بعض العقود المستجدة، مثل: عقود الصيانة، وعقود الامتياز .

- معايير بشأن بعد الخدمات المصرفية مثل: بطاقات الائتمان، والحسم الآجل .

- معايير بشأن قضايا تمثل مبادئ شرعية أساسية، مثل: المدين الماطل، وتحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي .

- معايير بشأن أدوات مساعدة لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل: الضمانات، والمقاصة .

موجبات الثقة بالمعايير الشرعية من خلال عملية إصدارها :

إن موجبات الثقة بالمعايير الشرعية متوافرة من خلال مراحل إعدادها وفرض دراستها وتعديلها قبل اعتمادها وإصدارها . ولا يختلف عملية

إصدار المعايير الشرعية عن عملية إصدار المعايير المحاسبية من حيث المراحل والإجراءات التي تتم قبل الإصدار. وهي إجراءات تحقق موجبات الثقة، والفارق الوحيد هو طبيعة المعيار، ومرجعية إصداره إلى المجلس الشرعي.

الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية لقطاع المؤسسات المالية الإسلامية:

لا يوجد معايير محاسبة ومراجعة مقبولة عموماً للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد قامت كل مؤسسة مالية إسلامية وسلطة تنظيمية بتطوير معايير وممارسات وتنظيمات بشكل مستقل عن المؤسسات والسلطات التنظيمية الأخرى في مجال صناعة الخدمات المالية الإسلامية. هذه الممارسات أدت لظهور النتائج التالية:

- تضارب الممارسات المحاسبية بين المؤسسات المالية الإسلامية.
- افتقار القوائم المالية للشفافية نتيجة لعدم كفاية الإفصاح.
- عدم الثبات بجعل القوائم المالية والإفصاحات غير قابلة للمقارنة ببعضها.

الحاجة لتوحيد العمل المحاسبي:

تنظيمات المؤسسات المالية الإسلامية: إن التوحيد سيحقق قابلية المقارنة والشفافية للقوائم المالية كما أنه يعزز الثقة في الصناعة المالية.

١ - خصوصية حسابات الاستثمار:

- المصارف الإسلامية تمول الصناديق باستخدام عقود المضاربة.
- المستثمرون يتحملون مخاطر الاستثمار.
- عدم التشابه مع المصارف التقليدية.
- المصارف الإسلامية فسرت المعايير التقليدية بشكل مختلف.

٢ - الاختلافات في تفسير المعايير التقليدية:

مثال: التمويل بالمربحة يُحاسب عنه بست طرق مختلفة:

- عند بداية العقد .
 - عند نهاية العقد .
 - عند الحصول على الأقساط .
 - بعد استعادة المبلغ الأصلي .
 - عند استحقاق الأقساط .
 - وفق قاعدة الاستحقاق .
- عقد بيع / شراء بدون وجود نظير له في الصيرفة التقليدية .

- المعيار رقم ٢ من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يوصي باعتماد قاعدة الاستحقاق في الاعتراف بالربح.
- غالبية المصارف الإسلامية تبني هذه الصيغة.

٣- ضعف الإفصاح:

- نقص الشفافية في القوائم المالية للبنوك الإسلامية.
 - يحتاج المستخدمون لمعلومات أكثر مقارنة بنظرائهم التقليديين.
 - المعايير التقليدية لا تتطلب هذه الإفصاحات.
 - معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتطلب هذه الإفصاحات الإضافية.
 - لا تلبى معايير المحاسبة التقليدية متطلبات تواجهها صناعة الصيرفة الإسلامية.
 - معايير المحاسبة الإسلامية ضرورية من أجل تأمين معلومات كافية وذات علاقة وواقعية لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الإسلامية.
- العضوية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:**

أكثر من ١٠٠ عضو (٢٤ دولة). منهم أعضاء مؤسسون، ومنهم أعضاء مساعدون، ومنهم أعضاء مراقبون. إضافة لأعضاء داعمون (أضيفوا مؤخراً).

أهداف الهيئة:

- إعداد المعايير المحاسبية والمراجعة والأخلاق المهنية والمعايير الشرعية.
- تحقيق توافق معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الأخلاقية والشرعية والحكومية.
- العمل كضابط للمعايير وهيئة رقابية للتوفيق بين الممارسات المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- تشجيع التطبيق من خلال الاستشارة والتدريب وحلقات البحث والدوريات والنشرات والتقارير والأبحاث والترخيص لأصحاب المهن.

هيكلية الهيئة:

- الجمعية العامة: أكثر من ١٠٠ عضو بما فيها مؤسسات مالية إسلامية وغير إسلامية وهيئات إعداد المعايير ووحدات محاسبية دولية.
- هيئة الوصاية: تضم ١٨ عضواً بما فيهم محافظين ونواب حكام المصارف المركزية.
- الهيئة الشرعية: تضم ١٥ باحثاً شرعياً من بلدان متعددة تناقش المعايير الشرعية.

- هيئة المعايير المحاسبية: تضم ١٦ عضواً وتناقش معايير المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات المهنة.

- الأمين العام: يراقب جميع العمليات.

المعايير التي ناقشتها الهيئة:

ناقشت الهيئة (حتى هذا التاريخ) المعايير التالية:

- ٢٢ معياراً في المحاسبة.

- ٥ معايير في المراجعة.

- ٤ معايير حكومية.

- قانون الأخلاق المهنية.

- ١٧ معياراً شرعياً.

- بيان حول نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية.

الأدوات الإسلامية الأساسية المعمول بها في المعايير التي ناقشتها

الهيئة:

- المربحة: هي البيع بمثل رأس مال المبيع مع زيادة ربح معلوم.

- المضاربة: هي شركة في الربح بين المال والعمل، وتنعقد بين أصحاب

حسابات الاستثمار (أرباب المال) والمصرف (المضارب) الذي يعلن

القبول العام لتلك الأموال للقيام باستثمارها، واقتسام الربح حسب

الاتفاق، وتحميل الخسارة لرب المال إلا في حالات تعدي المصرف (المضارب) أو تقصيره أو مخالفته للشروط فإنه يتحمل ما نشأ بسببها. وهذه المضاربة غير المضاربات التقليدية التي يراد بها المغامرة والمجازفة في عمليات البيع والشراء.

- **المشاركة:** هي تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح. وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك.

- **السلم:** شراء آجل في الذمة بثمن حاضر بشروط خاصة أو بيع آجل بعاجل.

- **الإجارة:** تمليك منفعة بعوض وتنقسم إلى أجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك.

- **الاستصناع:** الاستصناع عقد بيع بين المستصنع (المشترى) والصانع (البائع)، بحيث يقوم الثاني (بناء على طلب من الأول) بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع) أو الحصول عليه عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و/أو تكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل

الثلث الذي يتفقدان عليه وعلى كيفية سداده، حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً.

- الصكوك:

أ. **صكوك المقارضة (المضاربة)**: هي صكوك استثمارية تمثل

ملكية رأس مال القراض (المضاربة) على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه فالمالكون لهذه الصكوك هم أرباب المال.

ب. **صكوك المشاركة**: هي صكوك استثمارية تمثل ملكية رأس مال

المشاركة، ولا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك، حملة الصكوك وقد تشكل هذه الجهة المنوط بها الإدارة لجنة للمشاركين يرجع إليهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ج. **صكوك الإجارة**: هي صكوك تمثل ملكية حصص متساوية في

عقار مؤجر أو في منفعة عقار، تعطي صاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكه بما لا يضر بحقوق المستأجر، أي أنها قابلة للبيع والتداول. ويتحمل حامل الصك

ما يترتب على المالك من تبعات تتعلق بالعقار كالصيانة والهلاك (التلف) .

د . **صكوك السلم أو الاستصناع**: صكوك السلم هي صكوك تمثل

بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة .
وصكوك الاستصناع مثل صكوك السلم، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها .

الوضع الحالي للهيئة :

أسهمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتحسين مصداقية الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل . وقد قالت عنها صحيفة فاينانشال تايمز في عددها ٢٠٠١ / ١٠ / ٣١ : بأن "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تمثل القوة الفكرية الرائدة في عالم صناعة الصيرفة الإسلامية" . ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بجهود الهيئة الرامية لترويج معايير محاسبية دولية للمؤسسات المالية الإسلامية . كما

أصدر رئيس بنك التنمية الإسلامي رسالة إلى الدول الأعضاء لتنفيذ معايير الهيئة . وتستخدم معايير الهيئة في البحرين والسودان والأردن والسعودية وقطر وغيرها .

وتترأس هيئة إعادة النظر لمجلس معايير المحاسبة الإسلامية (IASB) الموافقة على الترجمة إلى العربية لمعايير المحاسبة الدولية .
التوجهات المستقبلية للهيئة :

- متابعة توحيد النظام المالي الإسلامي للتأمين والصيرفة سعياً لإيجاد التناغم والتجانس .

- تقديم إجازة المحاسب القانوني الإسلامي (CIPA) بالتشارك مع المؤسسات الفرعية الدولية .

- الخدمات الاستشارية لكل من :

• المؤسسات المالية ذات الصبغة الإسلامية الكاملة .

• النوافذ والمنتجات الإسلامية .

• المؤسسات الفرعية والزملاء .

هيكلية البنك الإسلامي عموماً : تعتبر الصيرفة الإسلامية نمط من

الصيرفة الدولية تؤدي وظيفتين أساسيتين، هما إدارة الاستثمار والصيرفة التجارية . وأهم خلافاتها مع المصارف التقليدية هي :

١. الفصل التام للأموال (بين أصحاب حسابات الاستثمار وحملة الأسهم).

٢. عقد المضاربة بديل عن الودائع التقليدية الواردة:

- فهو يمول الصناديق في حسابات الاستثمار.
- وهو عقد مشاركة في الربح والخسارة.
- البنك يعمل كمضارب وليس كضامن.

٣. مجلس الإدارة:

- فهم كامل للمخاطر الملازمة.
- إعادة النظر وإقرار السياسات المناسبة في حدود هذه المخاطر.
- تأمين السيولة الكافية.
- تلقي التقارير الدورية.

٤. هيئة الرقابة الشرعية (SSB): وهي هيئة مستقلة من الفقهاء

المختصين في فقه المعاملات (الفقه والقضاء المالي الإسلامي). أهدافها الأساسية إعطاء المصادقية لعمليات المصارف الإسلامية بتوثيق شرعيتها من وجهة نظر الشريعة. وليس لهيئة الرقابة الشرعية نظير حقيقي في التطبيقات التقليدية لكنها تكافئ سلطة المدققين الخارجيين. وظائفها وواجباتها:

- تصميم وتطوير عقود المصارف لخدمة أنشطتها الأساسية.
- التشارك مع المدققين الخارجيين والإدارة في المصرف لإعداد السياسات المحاسبية قيد النقاش والتي لم تُشمل بالمعايير المحاسبية المطبقة في البلد الذي يعمل فيه المصرف أو في البلاد التي معاملاتها تحوي مخالفات شرعية.
- إصدار تقرير في نهاية السنة المالية لطمأنة العملاء أن خدمات المصرف أُدخلت لجميع المستندات والسجلات التي يُعتقد أنها ضرورية في تنفيذ الواجبات وأن تعاملات المصرف المالية تتم بالتوافق مع الشريعة.
- ٥. المدققون الخارجيون، ويهتمون بما يلي:
 - مسؤوليتهم تجاه حملة الأسهم وحملة حسابات الاستثمار.
 - مدى فصل الصناديق.
 - تأكيد ملاءة وكفاية الإفصاح.

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية^١، هيئة تشرف على الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية مهمته وضع معايير للمؤسسات الإسلامية وضمان التزام تلك المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية. وتتألف عضوية المجلس من ماليزيا وإندونيسيا والبحرين والسعودية وإيران والسودان والكويت وباكستان، ومقره كوالالمبور.

يعتبر توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة من أهم الأعمال الموكلة للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إن لم يكن أهمها. وهو أحد الأهداف التي سعى المجلس منذ تأسيسه إلى تحقيقها رغم الظروف الخاصة والضغطات التي رافقت نشأته والنتيجة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر مما أدى إلى تركيز الكثير من الوقت والجهد على العمل لدرء تلك الهجمة الإعلامية الشرسة التي تعرضت لها المؤسسات المالية الإسلامية في الغرب. ولكن الأمانة العامة واصلت عملها الدؤوب وجهودها الحثيثة لتحقيق هذا الهدف وملء الفراغ الناتج عن عدم توافر أي معلومات موثوقة

^١ www.islamicfi.net, www.islamicfi.com

عن الصناعة المصرفية الإسلامية للسنوات الأربع الأخيرة منذ عام ١٩٩٨م^١.

ولقد استهدفت الأمانة العامة في خطواتها الأولى الاتصال بعدة جهات مهتمة بمجال المعلومات عن الصناعة المالية الإسلامية لإيجاد آلية تعاون وتنسيق معها والبدء من حيث انتهى إليه الآخرون. ولكن بعد الاتصالات والمناقشات اتضح أن مجالات التعاون محدودة ومكلفة حيث إن تلك الجهات قد بدأت في مشاريعها المعلوماتية منذ سنوات وترتفع تكلفة مشاريعها إلى مئات الآلاف من الدولارات ولا يمكن للمجلس العام أن يشارك فيها.

وعلى هذا الأساس اتجهت الأمانة العامة لتنفيذ هذا العمل بمواردها المحدودة، واعتمدت في ذلك على خطة تدريجية في تنفيذها لبرنامج المعلومات ولا سيما بعد مواجهتها لعوائق كثيرة في بداية عملها تمثلت في عدم استجابة المؤسسات المالية لتقديم بياناتها المالية نتيجة كثرة التفاصيل المطلوبة وطول الاستبيان الذي تم إرساله بادئ الأمر، وثانياً ظروف المرحلة التي تميزت بتخوف بعض تلك المؤسسات من تقديم بياناتها بعد الحملة الشرسة على العمل المصرفي الإسلامي عموماً. ولكن

^١ نقلاً عن موقع المجلس.

تمكنت الأمانة العامة بعد ذلك بحمد الله تعالى من الحصول على ردود إيجابية واسعة بعد استقرار الوضع نسبياً واستبدال الاستبيان المطول باستبيان آخر مختصر. كما استطاعت أن تبنى أيضاً خلال السنة السابقة علاقة متينة مع عدد كبير من هذه المؤسسات المالية التي عينت لها عنصر اتصال للتنسيق في مجال المعلومات.

وانطلاقاً من ذلك حققت الأمانة العامة إنجازاً ملموساً في مرحلة الجمع والتصنيف والإدخال للبنوك وشركات الاستثمار التي بلغ عددها حسب إحصاءات المجلس حوالي ٢٦٤ مؤسسة بعد أن كان عددها في سنة ١٩٩٧ حوالي ١٧٦ (ويتضمن هذا العدد جميع البنوك الباكستانية بينما لم يتم اعتبارها ضمن إحصاءات المجلس العام التي تعتمد على ما يردها من البنوك المركزية واعتمدت في مكانها شركات المضاربة الإسلامية).

أهداف المجلس:

- التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة.

- العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة .

- العمل على رعاية مصالح الأعضاء ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء بعضهم مع بعض، وبين الأعضاء والجهات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية .

وسائل المجلس العام:

تتلخص في إصدار النشرات التعريفية، والكتب، والدوريات، والموسوعات الفقهية المصرفية، والدراسات والبحوث، وغيرها من وسائل النشر الحديثة. وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات وورش العمل لتحقيق أهداف المجلس. والتعاون مع الجهات المختصة لإصدار القوانين الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة، وتشجيع إصدار الأدوات المالية الحكومية وغير الحكومية. والعمل على إنشاء قاعدة للمعلومات لتقديم رسالة المجلس والعمل المالي والاقتصادي الإسلامي بصورة قوية وفعالة من خلال وسائل التقنية المتاحة. المشاركة في إعداد برامج للتدريب لرفع المستوى المهني للعناصر العاملة في الحقل المصرفي والمالي الإسلامي .

الهيكل التنظيمي :

يقع المركز الرئيسي للمجلس العام في دولة البحرين وقد تم اختيار دولة البحرين لاستضافة المجلس العام من قبل المؤسسين لما لها من مكانة مرموقة كونها تمثل المركز الرئيسي للمال في منطقة الشرق الأوسط، وقد حصل المجلس العام على الترخيص للعمل في البحرين بموجب مرسوم أميري صدر في مايو ٢٠٠١م مما أعطى المجلس الدعم الذي يستحقه ليمثل الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية في العالم. ويتمثل الهيكل التنظيمي للمجلس في الجمعية العمومية للمجلس العام وهي أعلى سلطة وتضم جميع البنوك المنضوية تحت عضوية المجلس العام، يلي ذلك مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يمثلون تسع بنوك ومؤسسات مالية هي: البنك الإسلامي للتنمية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كعضوين دائمين، ثم مجموعة دله البركة، بيت التمويل الكويتي، بنك البحرين الإسلامي، بنك إسلام ماليزيا، مصرف البحرين الشامل، بنك بنجلاديش الإسلامي ومجموعة بنك النيلين بالسودان. ويرأس مجلس الإدارة الشيخ صالح عبد الله كامل رئيس مجموعة دله البركة. ثم يأتي بعد ذلك سكرتارية المجلس العام ويرأسها الأمين العام للمجلس. علماً بأن مجلس الإدارة قد اختار من بين أعضائه أربعة يشكلون لجنة تنفيذية

بصلاحيات محددة بهدف تفعيل أعمال الأمانة العامة وتقوم مقام المجلس في متابعة ووضع سياسات الأمانة العامة وترفع توصياتها وقراراتها للمصادقة من قبل المجلس .

تطور العضوية في المجلس العام:

بلغ عدد المؤسسات الأعضاء في المجلس العام بنهاية ٢٠٠١م عدد ٣٩ عضواً، وهو يمثل عدد المؤسسات المالية التي شاركت في الاجتماع التأسيسي في بيروت، وفي عام ٢٠٠٢م تمكنت الأمانة العامة من الارتفاع بالعضوية إلى ٥٤ عضواً بزيادة ١٥ عضواً جديداً. كما تم في اجتماع الجمعية العمومية الثالث سنة ٢٠٠٣ اعتماد عضوية ٦ مؤسسات جديدة بحيث بلغ إجمالي عدد العضوية ٦٠ مؤسسة، أما في العام الجاري ٢٠٠٤م فقد قامت الأمانة العامة بجهود حثيثة في دعوة المؤسسات المالية الإسلامية للاشتراك في عضوية المجلس العام ونتج عن ذلك أن تقدمت ١١ مؤسسة مالية بطلب الانضمام بحيث إنه بعد اعتماد عضويتهم يصبح العدد الإجمالي للأعضاء ٧١ عضواً.

الإنجازات والمشروعات:

في ضوء التوجيهات الأساسية العامة التي وضعها مجلس الإدارة والتوجيهات التفصيلية والمتابعة الدورية من قبل اللجنة التنفيذية عبر

اجتماعاتها التسعة السابقة، فقد تحددت مجالات العمل في ثلاثة محاور أساسية تتكون من: محور الإعلام والتوعية، ومحور المعلومات والبحوث، ومحور السياسات والتخطيط الاستراتيجي، ومحور المنتجات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى النشاطات الأخرى المتنوعة.

بناء على ذلك فإن المشروعات التفصيلية للأمانة العامة اندرجت ضمن تلك المحاور الأربعة، وهي على النحو التالي:

محور الإعلام والتوعية:

- تنظيم المؤتمرات والندوات.
- حملات التوعية العالمية.
- حملات التوعية ونشر الوعي المحلية.
- موقع الانترنت والنشرة الإخبارية الإلكترونية.

محور المعلومات والبحوث:

- الدليل الإداري والمالي للمؤسسات المالية الإسلامية.
- البحوث والدراسات.
- المطبوعات.

محور السياسات والتخطيط الاستراتيجي:

- المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم.

- البنك الإسلامي الدولي .
- مشروع التنسيق بين مؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة .
- مشروع تنسيق الفتوى بين المؤسسات المالية الإسلامية .
- مشروع الزمالة في التدقيق الشرعي .

محور المنتجات المالية الإسلامية :

- شهادات الجودة للمنتجات المالية الإسلامية .

محور النشاطات الأخرى :

- الزيارات .
- الاتفاقيات .
- المؤتمرات .
- الدورات .

يسعى المجلس العام إلى إطلاق " برنامج للتفكير الاستراتيجي يعنى بقضايا الصناعة المالية الإسلامية " (Think Tank Program)، وهو عبارة عن ملتقى دوري بين قادة العمل المصرفية الإسلامي يتم تدعيمه بخبرات مفكرين وأكاديميين ورجالات دولة من رؤساء أو وزراء سابقين أو الحاليين ممن يكونوا مشهود لهم بالقدرة على بناء الاستراتيجيات وتفعيلها . ويهدف هذا البرنامج إلى عرض ومناقشة القضايا الأساسية التي

تخص مسيرة الصناعة المالية الإسلامية، وتطوير حلول إبداعية لها، بالإضافة إلى إعطاء مساحة معقولة في هذا الملتقى للتعارف وتقوية الجوانب الاجتماعية. ويقترح أن يكون موضوع الملتقى الأول هو: "بناء المستقبل برؤية واضحة"، وسيتم تحديد الموضوعات الفرعية بالتشاور مع المشاركين في الملتقى.

سيقوم المجلس أيضا بتصميم دليل المنتجات المالية الإسلامية الذي يهدف إلى تصنيف تلك المنتجات بحسب طبيعتها، ونوعية الحاجات التي تلبها، والجهات التي تطرحها، والخصائص والمزايا التي تتمتع بها. وسيمكن هذا الدليل من التعرف بسهولة وبشكل دقيق على التشكيلة الواسعة المتنوعة من المنتجات المتوافرة في السوق المالي الإسلامي.

السوق المالية الإسلامية الدولية

International Islamic Financial Market

(IIFM)



تأسست السوق المالية الإسلامية

الدولية^١ في البحرين لتوفير ما تحتاجه

البنوك الإسلامية الدولية من سيولة

ومنتجات مصرفية إسلامية. ووقعت البحرين اتفاقية عام ٢٠٠١ مع

ماليزيا واندونيسيا والسودان وبنك التنمية الإسلامي ومقره السعودية

لإنشاء هذه السوق.

تتكون السوق المالية الإسلامية الدولية إدارتها من لجنتين أساسيتين هما

«اللجنة الشرعية» التي تضم في عضويتها مفكرين إسلاميين متخصصين

بقضايا الاقتصاد وتختص بتقرير مدى انسجام الأدوات الاستثمارية مع

مبادئ الشريعة الإسلامية ولجنة أخرى للتطوير والدراسات ورئيس

تنفيذي.

تسعى السوق المالية الإسلامية الدولية إلى أن تكون لاعباً فاعلاً في تطوير

سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامية الأولية أو الثانوية منها. فالطلب

^١ www.iifm.net

المتزايد على الأدوات المالية الإسلامية وبرامج الخصخصة في عدد من الدول الإسلامية والتطور التكنولوجي المتزايد إنما هو بعض ملامح عولمة سوق رأس المال .

إن سوق الصكوك الإسلامية في تطور مستمر منذ البدء بإصدار صكوك إسلامية . وتشير بعض التقارير إلى أن سوق الصكوك الإسلامية قد تضاعفت ثلاث مرات بنهاية ٢٠٠٤ لتصل إلى ٦.٧ مليار دولار أمريكي وقد بلغت سوق الصكوك السيادية نحو ٤ مليارات بنهاية ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يصل حجم سوق الصكوك عالمياً في ٢٠٠٦ إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي . لهذا السبب تسعى السوق المالية الإسلامية الدولية إلى أن تكون لاعباً فاعلاً في تطوير سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامية وفي عمليات الإدراج المتبادلة بعدما أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على جذب رؤوس الأموال من أكبر عدد ممكن من المستثمرين وفي كونها آلية لجمع المدخرات لأن الكثير من المستثمرين والعملاء يريدون التعامل وفق الشريعة الإسلامية فإذا تمكنت البنوك الإسلامية من تقديم خدمات مماثلة للبنوك التقليدية فإنها ستكسب الكثير في السوق المصرفية مستقبلاً .

يرمي تنسيق الجهود الدولية إلى لتوحيد المعايير والأسس المنظمة لأسواق رأس المال الإسلامية ومعالجة التحديات العملية والشرعية لإصدار

الصكوك الإسلامية بإيجاد أدوات مالية إسلامية طويلة وقصيرة الأجل لمواجهة التحديات التي تواجه تنمية سوق رأس المال الإسلامي خاصة وأنه سيركز على دور الصكوك الإسلامية في تنمية هذه السوق من أجل ذلك تسعى السوق المالية الإسلامية الدولية إلى الدخول في تحالفات مع المؤسسات العالمية الفاعلة في مجال رأس المال .

وتعتبر معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية وإيجاد بدائل استثمارية جديدة هدفاً من أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية لخلق أدوات استثمارية جديدة وإيجاد سوق ثانوية وفرص استثمار جديدة . حيث تنصب معظم نشاطات البنوك الإسلامية على التعامل في السلع بينما هناك أدوات استثمارية عديدة متاحة أمام البنوك الإسلامية كالصكوك الإسلامية وصكوك التأجير التي بدأت بطرحها في السوق . وتساعد هذه الأدوات في معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية .

تطمح البحرين لأن تكون المركز الرئيسي في المنطقة والعالم للصكوك الإسلامية التي تعرف تقليدياً ب (أوراق الدين) ، حيث سيتم إدراج صكوك مالية إسلامية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في سوق البحرين للأوراق المالية (البورصة) . وكانت مؤسسة نقد البحرين قد طرحت في آب / أغسطس ٢٠٠١ «صكوكا إسلامية» مضمونة من حكومة البحرين بقيمة

١٠٠ مليون دولار مدتها خمس سنوات تنتهي في سبتمبر من العام ٢٠٠٦ وتعد هذه الصكوك الأولى من نوعها التي يطرحها بنك مركزي أو سلطة نقدية في دول المنطقة وهي قابلة للتسييل في أي وقت. ويستقطب سوق البحرين أكثر من ٢٤ مؤسسة وبنك منها أربعة بنوك تجارية و٢٠ مصرفاً استثمارياً ومصرف خارجي (أوفشور) يتراوح إجمالي رأسمالها جميعاً ما بين ستة إلى سبعة مليارات دولار أمريكي.

كما أصدر البنك الإسلامي للتنمية صكوكاً إسلامية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار وقد فوض مصرف «سي تي الإسلامي» القيام بذلك^١.

وقد قامت مؤسسة نقد البحرين بالتعاون مع السوق المالي الإسلامي العالمي بالإضافة إلى ممثلين من بعض المصارف الإسلامية البدء في تطوير عقود موحدة للمعاملات الأساسية في المصارف الإسلامية من أجل تحقيق الانسجام بين العقود الإسلامية الأساسية في جميع المصارف الإسلامية.

زيادة التعاون التجاري بين الدول الإسلامية

لابد من توافر الرغبة بين دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي لإقامة تعاون تجاري مع بعضها البعض لإنجاح فكرة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة.

^١ نائب محافظ مؤسسة نقد البحرين خالد البسام لجريدة البيان.

بلغت تجارة الدول الإسلامية البينية حوالي / ٨٠٠ / مليار دولار أمريكي،
بنسبة ٦-٧٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية بسبب ميول الدول
الأعضاء للتجارة مع الدول الصناعية. بينما كانت معدلاتها التجارية مع
الدول النامية / ٤٧.٥ / في المائة خلال عام / ١٩٨٠ /، ولكنها هبطت
هبوطاً شديداً لتصل إلى فقط / ٢٢.١ / في المائة في عام / ٢٠٠١ /.
لذلك على الدول الإسلامية التعرف على المعوقات التي تمنعها من زيادة
حجم التجارة والعمل فيما بينها، ولتحقيق ذلك^١:

١. توفير البنية التحتية التي بإمكانها أن تساعد في توفير البيئة المشجعة
على الأنشطة الاقتصادية.

٢. تكثيف الاستثمارات في رأس المال البشري والتعليم لأن الطاقة العمالة
الماهرة وذات القدرة المميزة ضرورية في استمرار إتاحة مزيد من الفرص
الاقتصادية.

٣. إقامة برنامج تنويع الموارد التنموية بتقليل الاعتماد على الموارد المحددة.

٤. تنمية المناطق الريفية بالتركيز على مساعي جني الأنشطة الاقتصادية
وتوفير فرص العمل للمواطنين في تلك المناطق.

أعضاء السوق المالية الإسلامية الدولية

^١ تصريح للدكتور عبد الله بدوي رئيس وزراء ماليزيا.

وافق مجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية في ختام اجتماعه الأخير في لبوان بماليزيا علي قبول عدد من الأعضاء الجدد وذلك بعد الشروع في حملة العضوية للسوق المالية الإسلامية الدولية والتي بدأت قبل شهرين. وقد بلغ العدد الإجمالي لأعضاء السوق المالية الإسلامية الدولية أربعة وعشرين عضواً منهم أعضاء مؤسسون ومنهم أعضاء كاملي العضوية ومنهم أعضاء فقط إضافة إلى مراقبين، منهم^١:

1. *Islamic Development Bank, Saudi Arabia*
2. *Bahrain Monetary Agency, Bahrain*
3. *Bank Negara (managed by Labuan Offshore Financial Services Authority), Malaysia*
4. *Bank of Sudan, Sudan*
5. *Bank Indonesia, Indonesia*
6. *Ministry of Finance, Brunei*
7. *Shamil Bank, Bahrain*
8. *Bank Islam Malaysia Berhad, Malaysia*
9. *El-Nilein Industrial Development Bank Group, Sudan*
10. *Bank Muamalat, Indonesia*
11. *Abu Dhabi Islamic Bank, UAE*
12. *Kuwait Finance House, Kuwait*
13. *Citi Islamic Investment Bank E.C, Bahrain*

^١ المصدر موقع www.iifm.net السوق المالية الإسلامية الدولية.

14. *Jordan Islamic Bank, Jordan*
15. *Bank Kerjasama Rakyat Malaysia Berhad, Malaysia*
16. *Malaysian Rating Corporation Berhad, Malaysia*
17. *UAE Securities & Commodities Authority, UAE*
18. *Islamic Center for Development of Trade, Morocco*
19. *Kuwait Finance House, Bahrain*
20. *Amanah Short Deposits, Malaysia*
21. *Islami Bank Bangladesh Limited, Bangladesh*
22. *Ahli United Bank, Bahrain*
23. *Dawnay, Day & Co., Limited, UK*
24. *Ernst & Young, Bahrain*

وقد عبرت عدة مؤسسات مالية أخرى رغبتها في الانضمام للسوق المالية الإسلامية الدولية بصفة عضو أو بصفة مراقب .

وتنصب الجهود إلى جذب كل المؤسسات ذات العلاقة خصوصاً المؤسسات المالية الإسلامية المهتمة بمسائل تطوير سوق الأوراق المالية إلى هذه السوق . لأن الخبرة والمعرفة التي يتمتع أعضاء المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية تمثل رصيماً يمكن للسوق المالية الإسلامية الدولية الاستفادة منه لتحقيق أهدافها في تطوير سوق المال الإسلامي خاصة وأن أعضاء

المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية يعملون على تطبيق معايير قانونية عالية من أجل سوق متوازنة وفاعلة^١.

وقد وقع مجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية على مذكرة تفاهم بين السوق المالية الإسلامية الدولية وسوق البحرين للأوراق المالية في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، يسعى الطرفان بموجبها إلى تعزيز التعاون من أجل فعالية المشاريع التي يقوم بها الطرفان من أجل المصلحة المشتركة، وتبادل الخبرات والمعلومات لتسهيل عمليات إدراج ومتاجرة الأدوات المالية الإسلامية عالميا، إضافة إلى التعاون لتحسين السيولة في السوق واستثمار فرص التعاون في مجالي التعليم والتدريب.

كما وقعت السوق المالية الإسلامية الدولية مذكرة تفاهم مماثلة مع السوق المالية الدولية بلبوان- ماليزيا في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٤ بغية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والذي يعتبر أيضا هدفا من أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية.

كما نظمت السوق المالية الإسلامية الدولية جلسة عمل مع بنك الدولة بباكستان ومؤسسة نقد البحرين لتطوير السوق الثانوية للأدوات المالية الإسلامية ولبيان أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية.

^١ تصريح عبد الرئيس عبد المجيد المدير التنفيذي للسوق المالية الإسلامية الدولية عن موقع المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويعدّ المجلس معايير وضوابط إدارة المؤسسات المالية الإسلامية لينصب حول وضع ضوابط وإرشادات لضمان حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار لأنهم يتحملون الخسارة ويشاركون في الربح. وذلك بنشر معلومات تساعد أصحاب حسابات الاستثمار في اتخاذ القرارات المناسبة لهم وتبين مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

السوق المالية الإسلامية الدولية هي نواة مؤسسات البنية التحتية للمعاملات المصرفية الإسلامية والصناعة المالية، تأسست في نيسان / أبريل ٢٠٠٢ مركزها البحرين، صلاحياتها تأسيس وتطوير وترويج إنشاء الأسواق المالية الإسلامية.

السوق المالية الإسلامية الدولية هي منظمة عالمية تمثل بنية تحتية وهي منظمة غير ربحية أسست بجهد جماعي لخمس دول هي: البحرين، بروناي، اندونيسيا، ماليزيا، السودان إضافة إلى بنك التنمية الإسلامي. أنشئت كمؤسسة داعمة لرأس المال الإسلامي وسوق النقد في صناعة التمويل الإسلامي ولتأخذ دورها في تطوير الأسواق الأولية والثانوية.

تزود السوق المالية الإسلامية الدولية البيئة المحيطة لتصل بين جميع المراكز المالية، التي تشارك في التمويل الإسلامي، في العالم، كما شجعت المشاركة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية.

إن هدف السوق المالية الإسلامية هو تقوية الترابط والتكامل بين المراكز المالية الإسلامية لتؤسس وتطور وتروج لسوق مالية ثانوية تتاجر بالمنتجات والوسائل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

عقد اجتماع هيئة المديرين للسوق المالية الإسلامية الدولية في ١٣ / كانون ثاني / ديسمبر / ٢٠٠٥ في مؤسسة نقد البحرين حيث أقرت الهيئة تعديل خطة العمل بما في ذلك إعادة النظر في الرؤية والمهمة، وذلك لتعكس صلاحيات السوق المالية الإسلامية الدولية بشكل حقيقي. أقرت الهيئة من حيث المبدأ خدمات ومبادرات جديدة لتكون مطروحة في ٢٠٠٦، كما أشارت للسكرتارية أن تشريع في دراسة الجدوى للخدمات المطروحة.

فرؤية السوق تفعيل وضبط الأدوات التمويلية الدولية للتجارة والتدفقات الرأسمالية بما يتوافق والشريعة الإسلامية.

مهمتها:

١. تحقيق رؤية السوق بتحفيز البنيتين التحتيتين التجاريتين الداخليّة والدولية.

٢. ابتكار منتجات وتدفق المعلومات بقوة بمعايير ومحددات دقيقة وشفافة ومضبوطة.

٣. تأمين القبول والتكامل المتوافق مع اتجاهات الأسواق .

الأهداف :

١. إن الهدف المبدئي للسوق المالية الإسلامية الدولية هو تأسيس وتطوير وتنظيم سوق مالية دولية تركز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

٢. إنشاء بيئة العمل التي ستشجع كلاً من المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية لتشارك بفاعلية في السوق الثانوية .

٣. تحسين إطار العمل التعاوني بين المؤسسات المالية الإسلامية عالمياً .

٤. تنسيق وتحسين السوق بتحديد الخطوط العامة لمصدري القرار، وتسويق المنتجات والأدوات المالية الإسلامية .

٥. السعي لإنشاء البيئة التي ستشجع كلاً من المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية لتشارك بفاعلية في السوق .

٦. العمل على تحسين إطار العمل التعاوني بين البلدان الإسلامية ومؤسساتها المالية .

الخدمات والمبادرات :

وفقاً للمادة الثانية من قرار تأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية، إن الهدف المبدئي للهيئة سيكون: تأسيس وتطوير وتنظيم سوق مالية دولية

مرتكزة على المبادئ والقواعد الشرعية الإسلامية. الخدمات والمبادرات المقدمة في الوقت الذي أنشئت فيه السوق كالخدمات الجديدة المقدمة من قبل السوق ستكون حسب حاجة السوق وعليها أن تحقق قيمة مضافة للشركاء في السوق بالإضافة إلى الهدف النهائي للتأسيس وهو تقوية (دعم) رأس المال الإسلامي والسوق النقدي .

إن الموافقة الشرعية تعزز الخدمة الأولية للسوق المالية الإسلامية الدولية، وتتيح الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف التقليدية ذات الفروع أو النوافذ الإسلامية ومدراء الصناديق الإسلامية . الخ لتحسين الخدمات والأدوات المالية الإسلامية، الموجودة والجديدة، سواء كانت قيد التسويق أو سيتم تسويقها. إن تعدد التفسير للقضايا الشرعية الجدلية بين الدارسين قد يسد الثغرة .

إن إيجابيات هذه المبادرة ذات طبيعة طويلة الأجل ومنفعة حقيقية يمكن تحقيقها حالما تتطور السوق الثانوية للأدوات الإسلامية ويبدأ التبادل البيني للمنتجات الإسلامية بالحدوث .

عبور الأسواق المدرجة والثانوية للحدود

أدخلت السوق المالية الإسلامية الدولية في مذكرة التفاهم مع سوق البحرين للأوراق المالية من أجل أن تتماشى مع نشاط السوق التجارية

الثانوية للأدوات والمنتجات الإسلامية، وتنوي السوق المالية الإسلامية الدولية الدخول في (مذكرات تفاهم) مشابهة في أسواق الأوراق المالية لدول الأعضاء الآخرين.

للمراجعة قرارات وتوصيات في الندوة الأولى للسوق المالية المنعقد بالرباط سنة ١٩٨٦ بين البنك الإسلامي للتنمية ومجمع الفقه الإسلامي مفهوم السوق المالية الإسلامية وأهميتها

يطلق مصطلح السوق المالية بمعناه الضيق على سوق أو بورصة الأوراق المالية، كما يطلق بمعناه الواسع على مجموع التدفقات المالية في المجتمع سواء كانت لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة بين أفراد ومؤسساته وقطاعاته، وفي ضوء هذا المعنى الواسع فإن السوق المالية لا تنحصر في مكان محدد، وإنما في معاملات محددة، ومن هنا فإن مصطلح السوق المالية الإسلامية، يمكن أن يتضمن المعاملات المالية المنضبطة بالضوابط الشرعية^١.

ومن المعلوم أن تحقق المعنى الضيق يرتبط بتحقيق المعنى الواسع، فلن توجد أسواق أوراق مالية إسلامية ما لم توجد أوراق مالية إسلامية، ولن توجد هذه الأوراق ما لم توجد مؤسسات مالية إسلامية تصدرها، ومصرف

١ د. كمال توفيق خطاب، "نحو سوق مالية إسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص ٦.

مركزي إسلامي أو جهاز مركزي إسلامي يمنح ترخيصاً بإصدارها . وهكذا يمكن القول أن السوق المالية تشتمل على المصرف المركزي والمصارف التجارية وشركات التأمين وشركات الاستثمار المالي والمؤسسات المالية وبورصات الأوراق المالية وكافة المؤسسات التي تتعامل مع التدفقات المالية، ولكي تكون السوق المالية إسلامية فينبغي أن تخضع هذه المؤسسات والمصارف للضوابط الشرعية .

وترجع أهمية السوق المالية الإسلامية إلى أنها تمثل فرصة هامة جداً لكل مستثمر مسلم، حيث يتمكن من تقليل خسائره ومخاطره وزيادة عائداته، وذلك من خلال تنويع محفظته المالية، واختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاحاً ومشروعية . كما تمثل السوق المالية الإسلامية محطة هامة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة والناجحة مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الطيبات في المجتمع .

إن سوق المال الإسلامي بما يمكن أن تتضمنه من أدوات إسلامية متقدمة مثل عقود الخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة بعد تطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية، سوف تسهم في تطوير نوعية العمل المصرفي الإسلامي، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والعدالة، وبالتالي زيادة معدلات

النمو والرفاهية^١.

إن عدد مؤسسات الأسهم المتخصصة، والمؤسسات التي تقوم بتقديم أسهم رأسمالية من خلال البورصة قليل جداً في الدول الإسلامية، وتوجه كثير من المؤسسات المالية في الدول الإسلامية جزءاً كبيراً من مواردها إلى الأسواق المالية في البلدان الصناعية. ونظراً لأهمية رأس المال في المدى الطويل لتحقيق النمو الاقتصادي فإن إنشاء مؤسسات توفر أسهما (رأسمالية) يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح التمويل الإسلامية. إن على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع في اعتبارها التطورات التي حدثت في الأسواق المالية الدولية. ففي جميع أرجاء العالم يهجر آلاف المدخرين حسابات المصارف التقليدية والسندات الحكومية ذات العائد المنخفض، ونتيجة لذلك تشهد أسواق الأسهم معدلات مرتفعة من النمو. إن التحدي الذي تمثله هذه التطورات للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يقتضي منها إعداد نفسها بسرعة للدخول في أسواق الأسهم التي يتزايد نشاطها وينمو بسرعة^٢.

وظائف السوق المالية الإسلامية

١ د. كمال توفيق خطاب، "نحو سوق مالية إسلامية"، مرجع سابق، ص ٣.
٢ د. منور إقبال وآخرون، "التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص ٤٤-٤٥.

يمكن للسوق المالية الإسلامية أن تؤدي الوظائف التالية^١:

١. تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية عن طريق تطوير

أساليب الاستثمار في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال

الاعتماد على سوق الإصدار وسوق التداول في أسواق رأس المال.

٢. من خلال سوق الإصدار يسعى السوق المالي إلى الاستثمار المادي

بطرح العديد من الأدوات المالية للاكتتاب العام، والمتمثلة في:

شهادات الاستثمار القابلة للتداول، ووثائق صناديق الاستثمار، أسهم

شركات التأجير التمويلي، أسهم شركات رأس المال المخاطر.

٣. من خلال سوق التداول يسعى السوق الإسلامية إلى:

▪ تداول الأدوات المالية التي يتم إصدارها في سوق الإصدار.

▪ الاستثمار المالي من خلال:

▪ إنشاء صناديق استثمار القيم المنقولة.

▪ إدارة وتكوين محفظة أوراق مالية.

^١ نتناول الوظائف التي تقوم بها السوق المالية الإسلامية والتي تخدم الصناعة المالية الإسلامية ككل وبشكل أخص المؤسسات المالية الإسلامية لأنها هي موضوع بحثنا دون التطرق إلى الوظائف الأخرى مثل:

- زيادة الادخار الحقيقي وتعبئة المدخرات في المجتمع من خلال نشر الوعي الادخاري الإسلامي.
- استقطاب الأموال المكتنزة لأسباب شرعية، والتوفيق بين الربحية والسيولة والأمان.
- وتعبئة المدخرات طويلة الأجل.
- المساهمة في تدعيم وزيادة حجم الاستثمار القومي عن طريق ترشيد استخدام الموارد التمويلية، وتوجيهها للمجالات والمشروعات الاستثمارية الأكثر فائدة للمجتمع.
- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل عن طريق الاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والاهتمام بالصناعات الصغيرة، وربط الزكاة..

٤. تنوع الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين للاستثمار الشرعي الخالي من شبهة الربا، وبما يتناسب مع حاجتهم لتحقيق الربحية والسيولة والأمان .

٥. تنوع مصادر التمويل طويلة الأجل أمام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي المساهمة في تصحيح تجربة المصرفية الإسلامية^١، مما يمكنها من استثمار أموالها استثماراً طويلاً الأجل، وبما يساهم في تحقيق أهدافها لتنموية، ورغبتها في المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان^٢.

٦. الحرص على سلامة عقود الخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية من الناحية الشرعية، وبعدها عن المخالفات أو الشبهات^٣.

مع الإشارة أخيراً إلى أن السوق المالية الإسلامية بما يمكن أن تشمل عليه من أدوات مالية إسلامية ستبقى دوماً بحاجة إلى الابتكار والإبداع من أجل أن تقوم بالدور الاقتصادي المؤمل منها. وهذا يعني ضمناً أن يبقى الدور الأساسي للهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي والذي يمكن أن

١ نقصد هنا الاعتماد المفرط للمؤسسات المالية الإسلامية على صيغ التمويل القصير الأجل بشكل يهدد مسيرتها ويجعل تجربة المالية والصيرفة الإسلامية أمام تحدي كبير جداً...

٢. أشرف دوابة، " دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية"، مجلة المستثمرون، العدد ٤٩، تاريخ: ١٤ ماي ٢٠٠٦. / www.mosgcc.com/topics/current/index.php?catid=١٧٢&issue=٢٤

٣. د. كمال توفيق خطاب، "نحو سوق مالية إسلامية"، مرجع سابق، ص ٣١.

يسهم في ضمان فعالية الأسواق المالية الإسلامية ومنافستها للأسواق المالية في الدول الغربية .

المؤشرات الإسلامية (داو جونز لأسواق المال الإسلامية)

يعطي داو جونز لأسواق المال، مثلاً رائعاً لهندسة مالية متقدمة. لكن التعامل بالمؤشر بشكله الحالي صورة من صور القمار^١ لكن الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي أعطت بديلاً مناسباً، حيث أنشئت مؤشرات داو جونز للسوق الإسلامي للأشخاص الراغبين في الاستثمار وفقاً لموجهات الاقتصاد الإسلامي وأن هذه المؤشرات تسير علي خطي الأسهم الخاضعة للشريعة الإسلامية في كل أنحاء العالم^٢ وبالتالي فهي تتيح للمستثمرين الإسلاميين أدوات شاملة مبنية علي منظور استثماري عالمي حقيقي^٣.

١ محمد علي القرعة داغي، "الأسواق المالية في ميزان الفقه"، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ١٩٩٢، القرار ١/١٧٧، ص٦.

٢ يتكون مؤشر داو جونز الإسلامي من عدة مؤشرات فبينما نجد المؤشر العريض لداو جونز لسوق المال الإسلامي نجد أن هناك مؤشرات فرعية مثال دي جي لسوق المال الإسلامي (الولايات المتحدة الأمريكية)، مؤشر دي جي للسوق التكنولوجي الإسلامي، مؤشر دي جي للسوق الإسلامي للسيولة الزائدة، ومؤشر دي جي للسوق الإسلامي الكندي، ومؤشر دي جي للسوق الإسلامي بالمملكة المتحدة، ومؤشر دي جي للسوق الإسلامي الأوربي، ومؤشر للسوق الإسلامي آسيا باسفيك وأخيراً مؤشر داو جونز العربي.

٣ د. عصام الزين الماحي، "تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة"، الملتقى السنوي الإسلامي السابع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان / الأردن، ٢٥ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤، ص٥.

وتبدو أهمية هذا المؤشر الإسلامي وغيره من المؤشرات المالية الإسلامية في^١:

١. أنه يخدم القطاعات الأخرى في أسواق المال الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال كانت هناك مشكلة عند تقييم الصناديق الإسلامية، تتمثل في لجوء من يديرونها إلى استعمال معايير قياس مشتقة من مؤشرات فينانشيال تايمز، وستاندارد آند بورز، وداو جونز، وإم إس سي آي، وورلد إنديكس لقياس الأداء الداخلي الخاص بهم، وبالتالي يتسبب هذا في عدم وجود نمط موحد وأساس سليم وموضوعي؛ لذلك فاستخدام هذا المؤشر المالي الإسلامي يخدم الأغراض المالية للصناديق الاستثمارية، ويتماشى مع مبادئ الشريعة.

٢. أصبح عدد صناديق الاستثمار بمؤشر داو جونز الإسلامي يصل إلى ١٠٠ صندوق، يبلغ إجمالي قيمتها المالية نحو ٤٠ مليار دولار. والجدير بالذكر أن المؤشر الآن تستخدمه حوالي ٢٨ ألف شركة على مستوى العالم لتعرف به أداء الأسواق المالية الإسلامية والعالمية، ويستخدم في ٤٨ دولة على مستوى العالم. كما يؤدي وجود المؤشر إلى اجتذاب جزء من الأموال العربية المستثمرة في الخارج؛ ليتم

^١ حسام الدين محمد، "داو جونز...النسخة الإسلامية"، موقع إسلام أولاين تاريخ: ٢٠-١٠-٢٠٠٤
www.islamonline.net/arabic/economics/2004/09/article01.shtml

استثمارها داخل المنطقة العربية بشكل صناديق استثمارية، أو من خلال المشاركة في الشركات التي تدرج ضمن المؤشر.

٣. يعطي المؤشر أيضا ميزة لنظام الاستثمار المالي الإسلامي عبر الإنترنت؛ إذ سيكون بمثابة الحل الأمثل للمؤسسات المالية والبنوك الإسلامية؛ حيث سيجعل لها ميزة تنافسية؛ لأن وجود مؤشر سوف ينشط من تلك الاستثمارات. إذ سيتيح النظام الجديد لهذه المؤسسات إمكانية الاستجابة لطلبات المتزايدة لعملائها على الاستثمارات المالية الإسلامية، وذلك من خلال ما يقدمه النظام من فرصة كبيرة للدخول إلى كبريات أسواق المال العالمية، وتقديم خدماتها الاستثمارية لقاعدة عملائها.

٤. يمكن المؤشر المستثمر الإسلامي من تكوين محفظة تتمتع بالسيولة ومقاومة للركود، وتتمتع بالحماية ضد التضخم، بينما تؤمن توفير عائدات مجزية في السوق مقابل رسوم إدارة مخفضة. إضافة لذلك فإن المؤشر يضم بصورة أساسية شركات من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو

٥. المؤشر مصمم بحيث يلبي متطلبات الأدوات الاستثمارية، مثل
صناديق الاستثمار^١.

^١ بمعنى اخر فان المؤشر وهو نتاج للهندسة المالية يؤدي إلى دعمها...

مركز إدارة السيولة المالية

مركز إدارة السيولة هو شركة مساهمة بحرينية تأسست في ٢٠٠٢، وحصلت على ترخيص كمصرف استثمار إسلامي وتهدف إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها من خلال استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومعالجة مشكلة زيادة أو نقص السيولة لدى تلك المؤسسات باستخدام صكوك الاستثمار وتشجيع التعامل مع مركز إدارة السيولة. كما يساهم المركز في إعداد خطط إستراتيجية لإدارة السيولة والموازنة بين موارد البنوك مع السيولة واستخداماتها.

تمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة منشأة ما على تلبية متطلبات التمويل الخاصة بها. وتحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو عند انخفاض مستوى الائتمان مما يؤدي إلى تقليص في بعض مصادر التمويل المتوفرة. ويهدف مركز إدارة السيولة المالية إلى التقليل من هذه المخاطر، لذلك يُعدّ أحد المساهمين بفاعلية في سوق الإصدارات الأولية للصكوك وذلك من خلال ترتيب هذه الإصدارات أو العمل كمستشار، كما يعمل المركز على تأسيس السوق الثانوية لتداول الأدوات الاستثمارية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمدد القصيرة الأجل.

فالمركز يمتلك القدرة المهنية لترتيب أدوات استثمارية متوافقة والشريعة الإسلامية ومدد زمنية مختلفة .

أطلق مركز إدارة السيولة المالية في البحرين في تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٥ موقعه على شبكة الإنترنت^١ الذي يُعنى بتسجيل ورصد حركة العرض والطلب على الصكوك، وذلك للمساهمة في خلق وتأسيس سوق ثانوية نشطة خاصة بالصكوك (السندات الإسلامية) ولدفع عجلة تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية لتطوير وتوسعة السوقين الأولية والثانوية بغية تنمية السوق المالية الإسلامية .

إن خدمة تسجيل العرض والطلب للصكوك سوف تتم ضمن الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز وهي خدمة مجانية، وسيتم عرض جميع نتائج التسجيل عبر بوابة خاصة في الموقع ومتوفرة لجميع متصفحي الموقع، وسيعرض مؤشرات أسعار مجموعة منتقاة من الصكوك المسجلة .

يساعد مركز إدارة السيولة المالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار صكوكها كما فعل مع (بنك الاستثمار الإسلامي الأول) بطرح أول إصدار له من الصكوك الإسلامية (سندات) بقيمة ٧٥ مليون يورو، والذي عُرف باسم " يورو فرسان " مشيراً إلى أن الاكتتاب في الصكوك فاق

^١ www.lmcbahrain.com

التوقعات بقيمة ٢٥ مليون يورو، خاصة فيما يتعلق بكونها صكوكاً إسلامية توافق أحكام الشريعة الإسلامية. كما اختار مرفأ البحرين المالي "مركز إدارة السيولة المالية" لإدارة عملية تمويل المرحلة الأولى من مشروع المرفأ والتي تشمل البرجين والمجمع المالي وبيت المرفأ والبالغة تكلفتها ٢٥٠ مليون دولار، حيث سيقوم المركز بإدارة وتنظيم عملية التمويل الإسلامي.

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

IIRA

تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كشركة مساهمة مقرها البحرين، برأسمال مصرح قدره ١٠ ملايين دولار بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية في المنامة عام ٢٠٠٠، يمتلك البنك ٤٢٪ من رأسمال الوكالة، ويتقاسم كل من (البحرين الإسلامي)، والكويتي التركي (بيت التمويل الكويتي)، و(أبو ظبي الإسلامي)، و(التكافل الماليزية) ١١٪ من رأسمال الوكالة، أما مجموعة (البركة الإسلامية) فتساهم بنسبة ٥٪، وتملك شركة (جيه. سي. آر) الباكستانية للتصنيف ٣.٥٪ وتملك (كابيتال انتلجنس^١) القبرصية ٢٪، وتوزع النسبة المتبقية على عدد من الشركات والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف.

^١ وكالة لتصنيف الائتمان الدولي تصنف تعاملات النقد الأجنبي طويلة الأجل للبنوك والتعاملات قصيرة الأجل والقوة المالية وتصنف وضعها المالي ودرجة المخاطر الائتمانية وتساعد في رفع مستوى تصنيفها الائتماني. ويساعد التصنيف البنوك بفتح المجالات أمامها واسعة للعمل ولتعزيز مكانتها في السوق. ويشير تقرير الوكالة عادة إلى مدى استمرار الأعمال ونمو الأنشطة وتنوع عملائه وخدماته ومنتجاته ذات المستوى الجيد. كما ينوه عن الملاءة المالية ويصف مدى تنامي المحفظة التمويلية ومستوى الاحتياطي ويذكر تربيته من حيث إجمالي الأصول تصنيف حالة البنوك من حيث استقرارها ومجالات العمل المتاحة ومكانته في السوق المحلية والإقليمية. كما يبين المخاطر المحيطة كالزيادة أو النقص في معدل السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات والفرص الاستثمارية الجيدة.

تعتبر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية. لذلك يعتبر دورها مكملاً للأنشطة المالية الإسلامية لأنها تهتم بتقييم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها. أنشئت الوكالة للقيام بأعمال البحوث والتحليل والتقييم المتعلقة بالأسهم والأوراق المالية والصكوك للسلطات الحكومية أو نيابة عنها أو للشركات المسجلة في البحرين أو خارجها لإتاحة استخدامها من قبل أي شخص أو كيان بما في ذلك المستثمرين وشركات التأمين والوكالات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية والوكالات الدولية والباحثين وغيرهم. لذلك تهدف الوكالة إلى^١:

- تصنيف الكيانات العامة والخاصة.
- إجراء تقييم مستقل وإبداء الرأي عن خسائر الكيان المصنف المحتملة مستقبلاً.
- إجراء تقييم مستقل عن مدى اتفاق الكيان أو الأداة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

^١ موقع البنك الإسلامي للتنمية، أسئلة وأجوبة.

- بث البيانات والمعلومات التي تساعد على تطوير سوق رأس المال الإسلامية.

- أن تكون أداة فاعلة لإدخال معايير تحقق المزيد من الإفصاح والشفافية.

- المساهمة في تعزيز سوق رأس المال الإسلامية الدولية والأدوات المالية الإسلامية.

- تعزيز البنية الأساسية للسوق المالية الإسلامية بما يُضفي القوة والشفافية على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكينها من تقدير حجم المخاطر التي تواجهها.

- تطوير النشاط المصرفي الإسلامي وجعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد العالمي.

وبناء على ما سبق فالوكالة تهدف إلى مساعدة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية، بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الوكالة، خصوصاً مع المصارف الأجنبية.

إن التصنيف الذي ستصدره هذه الوكالة سيكون معتمداً على المستوى الدولي لأنها تسعى لاستقطاب وكالات التصنيف العالمية مثل (ستاندرد

آند بورز) أو (موديز) ليكون لهم دور في الوكالة إما كمساهمين أو كاستشاريين من أجل إضفاء الدعم مستفيدة من أسمائهم كوكالات تصنيف عالمية^١.

الهدف من إنشاء هذه الوكالة مساعدة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية، بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الشركة، خصوصاً مع المصارف الأجنبية، كما أنها تضيفي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقييم حجم المخاطر التي تواجهها"، مؤكداً أن التصنيف الذي ستصدره هذه "الوكالة" سيكون معتمداً على المستوى الدولي.

يبلغ رأسمال الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف يبلغ ١٠ ملايين دولار أميركي، والمدفوع مليون دولار وتسعى الـ "الوكالة" إلى رفع رأس المال المكتتب إلى مليوني دولار أميركي.

^١ تصريح صحفي لمحافظ مؤسسة نقد البحرين، خالد سليمان البسام، موقع بانوراما الأحداث الأربعاء ٣٠/١٠/٢٠٠٢.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

هيئة إسلامية دولية^١ قامت بإنشائها مجموعة من البنوك المركزية في الدول الأعضاء إضافة إلى البنك الإسلامي والبنك الدولي وعدد من المؤسسات المالية الدولية كأعضاء مشاركين ومقره كوالالمبور في ماليزيا. تم افتتاحها في تشرين أول / نوفمبر ٢٠٠٢ .

تأسس المجلس نتيجة لعملية استشارات واسعة دامت سنتين والتي بدأت من قبل مجموعة من المحافظين وكبار موظفي البنوك المركزية والسلطات النقدية لعدة بلدان مجتمعة، بدعم من بنك التنمية الإسلامي وصندوق النقد الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يعتبر المجلس اعترافاً دولياً بالخدمات الإسلامية المصرفية، بهدف التنسيق مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية لإصدار معايير تنظيمية للعمل المصرفي الإسلامي الذي يقوم على قواعد الشريعة والمعايير الدولية.

١. معيار كفاية رأس المال .

٢. إدارة المخاطر .

www.ifsb.org^١

٣. الإدارة المؤسسية .

٤. الشفافية .

٥. انضباط السوق .

٦. لائحة شؤون الموظفين للمجلس .

يقوم المجلس حالياً بإعداد معيار عن ضوابط إدارة المؤسسات المالية الإسلامية لينصب حول وضع ضوابط وإرشادات لضمان حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار لأنهم يتحملون الخسارة ويشاركون في الربح وهذه الضوابط لها تأثير على حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وتتم الحماية عن طريق مجالس إدارة المؤسسات المالية الإسلامية أو عن طريق الشفافية وضبط السوق من نشر معلومات تساعد أصحاب حسابات الاستثمار في اتخاذ القرارات المناسبة لهم أو مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها .

وأصدر المجلس مسودة مشروع حول كفاية رأس المال ومسودة مشروع أخرى حول إدارة المخاطر، ومشروع الهيئة الشرعية لمواكبة مقررات لجنة بازل الثانية وتطبيقاتها .

ويهدف إنشاء هذا المجلس إلى تشجيع قيام وتطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتميز بالاحتراز والشفافية من خلال إدخال معايير دولية قائمة أو

جديدة تنسجم مع المبادئ التي تعمل بها المصارف الإسلامية، وسبب الاهتمام العالمي بالعمل المصرفي الإسلامي جاء بسبب النمو الكبير بهذا النوع من النشاط التمويلي الإسلامي في حجمه ونطاقه وأهميته في البلدان الإسلامية وأن انتشار المصارف الإسلامية قد وصل إلى ٢٥ بلداً آسيوياً وأفريقياً، كما ظهر في الكثير من المراكز المالية في أوروبا وأمريكا الشمالية حتى أصبحت المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة الرئيسية الدولية تقدم منتجات إسلامية تلبى احتياجات المجتمعات الإسلامية المتنامية.

إن الجانب التمويلي في البنوك الإسلامية يأتي عبر حسابات جارية بدون عائد وحسابات استثمارية لمدد مختلفة وفقاً لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لذا فإن مخاطر هذه الحسابات كمصدر للتمويل تختلف فيما بينها تماماً، أما الجانب الخاص بالأصول فإن عقود التمويل المختلفة من حيث المبدأ هي مبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بطرق متنوعة وتحتوي تلك العقود على مخاطر ذات خصائص خاصة بكل نوع منها يختلف عن المخاطر المعهودة في عقود الإقراض.

هناك جدل حول نشاط المصارف الإسلامية وأنها أقل عرضة للإعسار بسبب تبنيها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في كثير من عملياتها

التمويلية لأنها تستطيع إشراك العديد من المودعين والمستثمرين في خسائرها حسب عقودهم معها، مما يثار الجدل أحياناً كحجة لتخفيض نسبة كفاية رأس المال المطلوب للمصارف الإسلامية، إلا أن الحجة المقابلة أن المصارف الإسلامية عرضة للمخاطر الائتمانية والتشغيلية على نحو أكبر لذلك يجب عليهم توفير رأسمال كاف ينسجم مع هذه المخاطر. وسنت ماليزيا البلد المضيف لمجلس الخدمات المالية الإسلامية قانوناً يمنح المجلس الحصانات والصلاحيات التي تمنح عادة للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

ويقدم المجلس خدماته كهيئة إعداد معايير دولية لوكالات التنظيمية والرقابية التي لها مصلحة خاصة في ضمان قبول ورسوخ صناعة الخدمات المالية الإسلامية لتشمل الأعمال المصرفية، سوق رأس المال، والتأمين. لدعم هذه المهمة، يقوم المجلس بتشجيع تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية بعقلانية وشفافية بإدخال معايير جديدة أو بتبني ما هو قائم بما يوافق المبادئ الشرعية ويوصي بتبنيهم. وكذلك التوافق والتجانس مع معايير لجنة بازل وهيئة الأوراق المالية العالمية وهيئات التأمين الإشرافية.

تطوير المعايير الاحترافية:

بدأ المجلس في تموز ٢٠٠٣ بتطوير معيارين لصناعة الخدمات المالية الإسلامية هما: إدارة المخاطر وكفاية رأس المال. وبدأ المجلس بتحضير معيار المشاركة الحكومية (Corporate Governance).

إن المعايير المعدة من قبل المجلس أتت بعد عمل طويل أُوجز في ضوابط وإجراءات إعداد المعايير والمحددات التي تضمن إضافة لذلك مناقشة المسودة. كما بدأ المجلس في نيسان ٢٠٠٥ بإعداد معيار عملية المراجعة الإشرافية وآخر بخصوص ضبط السوق.

ترويج المعرفة:

إضافة إلى تطوير معايير الاحتراز لهذه الصناعة، فإن المجلس انخرط بفاعلية في نشر الحذر وتثقيف الجهات المستفيدة من القضايا التي لها صلة بالتنظيم والرقابة على صناعة الخدمات المالية الإسلامية. هذا العمل اتخذ شكل مؤتمرات دولية، وورشات عمل، وتدريب، ولقاءات وحوارات شفوية تمت في العديد من البلدان.

أهداف المجلس:

إن أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية هي:

١. دعم تطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية الاحترافية والشفافية من خلال إدخال معايير دولية جديدة أو تبني الموجود منها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والتوصية بتبني هذه المعايير.

٢. تأمين الإرشاد في الإشراف والتنظيم الفعال للمؤسسات المقدمة للمنتجات المالية الإسلامية وتطوير معايير صناعة الخدمات المالية الإسلامية فيما يخص التعريف، والقياس، والإفصاح عن المخاطر مع الأخذ بالحسبان المعايير الدولية فيما يتعلق بالتقييم، وحساب الدخل والإنفاق، والإفصاح.

٣. التواصل والتعاون مع منظمات ضبط المعايير الحالية ذات الصلة بثبات وقبول النقد الدولي والأنظمة المالية وكذلك مع المنظمات الخاصة بالدول الأعضاء.

٤. دعم وتنسيق المبادرات لتطوير الأدوات والإجراءات لتشغيل الفعال وإدارة المخاطر.

٥. تشجيع التشارك بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

٦. تسهيل التدريب وتطوير المهارات الشخصية في المناطق ذات الصلة بالتنظيم الفعال لصناعة الخدمات المالية الإسلامية والأسواق التابعة لها.

٧. الالتزام بالقيام بالأبحاث ونشر الدراسات والاستقصاءات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

٨. تأسيس قاعدة بيانات عن البنوك الإسلامية، والمؤسسات المالية، وخبراء الصناعة.

٩. أي أهداف أخرى قد توافق عليها الهيئة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من وقت لآخر.

العضوية في المجلس:

يوجد ثلاثة تصنيفات للعضوية في المجلس:

١. عضوية كاملة (مع حقوق التصويت): متاحة للسلطة الإشرافية المالية

الرئيسة لكل بلد مستقل يعتمد الخدمات المالية الإسلامية سواء بسن

القوانين أو التنظيم أو بالممارسة، ومتاحة (للمنظمات الدولية

الحكومية) التي تملك تفويض صريح بترويج التمويل الإسلامي

والأسواق المتقدمة بطلب للعضوية عن طريق تلك السلطات أو

المنظمات. لن يكون مصرحاً لكل دولة بالحصول على أكثر من عضوية

كاملة واحدة، ويتوقع من مؤسسات كل دولة أن تتفق فيما بينها أي

منها الذي يمثل السلطة الإشرافية المالية الرئيسة لهذه الدولة تبعاً

للمعايير المحددة من قبل المجلس.

٢. عضوية زميل (بدون حقوق تصويت) : متاحة لأي بنك مركزي ، سلطة نقدية ، منظمة مالية إشرافية أو تنظيمية أو منظمة دولية منخرطة في إعداد أو ترويج معايير ثبات وقبول الأنظمة المالية والنقدية الدولية والمحلية والتي تكون غير مؤهلة للحصول على عضوية كاملة أو التي لم تلتمس الحصول على عضوية كاملة بتقديم طلب عن طريق البنك المركزي أو السلطة أو المنظمة .

٣. عضوية مراقب (بدون حقوق تصويت) : وهي متاحة لكل من :

- جمعية محلية إقليمية أو مهنية دولية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية .

- المؤسسات المقدمة للخدمات المالية الإسلامية .

- مؤسسة أو منظمة تقدم الخدمات المهنية - بما فيها المحاسبية ، الشرعية ، التصنيف ، خدمات الأبحاث والتدريب - لأي من المؤسسات المذكورة في البند السابق .

الهيكل التنظيمي :

إن بنية المجلس تتضمن الأعضاء الناخبين التاليين :

الجمعية العامة : مندوبي جميع الأعضاء في المجلس أي : الأعضاء كاملي

العضوية ، الأعضاء الزملاء ، والأعضاء المراقبون .

المجلس: المدير التنفيذي الأكبر ومجموع صانعي سياسة المجلس، يجب أن يشتمل على مندوب واحد عن كل عضو كامل العضوية وهو المدير التنفيذي الأكبر لذا العضو أو أي من الأشخاص الآخرين الأكبر يرشح ليمثل العضو من وقت لآخر.

اللجنة الفنية: الجهة المسؤولة عن نصح المجلس في القضايا الفنية في نطاق صلاحياته (كما هو محدد من قبل المجلس). يجب أن يتألف من عشرة أشخاص يتم اختيارهم من قبل المجلس والذين قضوا مدة ثلاث سنين في المكتب .

يجب إمعان النظر في الأمور التالية عند اختيار أعضاء اللجنة الفنية:

١. الخبرات والمهارات الفنية ذات الصلة للأشخاص المرشحين .

٢. ضمان التوزيع العادل بين:

- المهارات الفنية المحددة والمطلوبة من قبل اللجنة الفنية

- جغرافية وتكوين القطاع المطلوب

٣. ضمان استمرارية عمل اللجنة .

مجموعة العمل: هي اللجنة التي أسست لتكون مسؤولة عن إعداد

مسودات المعايير والضوابط وستبلغ اللجنة الفنية بذلك .

يوجد حالياً مجموعات العمل التالية:

- مجموعة عمل إدارة المخاطر
 - مجموعة عمل كفاية رأس المال
 - مجموعة عمل الاشتراك الحكومي .
 - مجموعة عمل الشفافية وضبط السوق
 - مجموعة عمل إعادة النظر الرقابية للعمليات
- أمانة السر :** الهيئة الإدارية الدائمة للمجلس ، يترأسها بشكل دائم الأمين العام الذي يحدد من قبل مجلس الأعضاء في كل المدد والظروف المحددة من قبل المجلس .

مؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي

هناك حاجة لمزيد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي فقد برزت في السنوات الأخيرة الحاجة إلى فض النزاعات الخاصة بالمعاملات التجارية عموماً والمالية خصوصاً، وإلى إيجاد آليات تعتمد على الشريعة الإسلامية وذلك لتعظيم دور المؤسسات المالية الإسلامية على الساحة الدولية وعدم قدرة القوانين الوضعية على استيعاب بعض خصائص العمل المصرفي الإسلامي .

أولاً- المركز الدولي للتحكيم التجاري الإسلامي:

يُتوقع أن يتم الإعلان^١ عن تأسيس المركز الدولي للتحكيم التجاري الإسلامي ومركزه الإمارات العربية المتحدة .

حيث نص الكثير من التعاقدات الدولية للمؤسسات الإسلامية على الرجوع إلى القانون البريطاني عند التنازع بين أطراف العقد حول تفسيره أو تنفيذه على الرغم من أن هذا القانون يعترف بالفوائد القانونية

١ د. خواجه، أمين عام المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سوق المال الإسلامي يترقب مزيداً من المؤسسات الداعمة، في حوار مع صحيفة الوسط.

وغرامات التأخير ولا يوجد لديه أي تصور لخصائص المعاملات الإسلامية كالمرابحة والسلم والاستصناع وغيرها من المعاملات .

وسيكون المركز متخصصاً في فض النزاعات ذات البعد المالي ، ولن يقتصر دوره على التحكيم وستكون لديه إمكانية الجمع بين وظيفتي التحكيم والصلح استجابة إلى من يرغبون في التسوية ودياً ، وأن يقبل المركز إمكان اختيار أطراف النزاع من خارج المركز " المحكم أو المحكمين " ، وأن تكون القرارات الصادرة قابلة للمراجعة الداخلية الإجبارية للقرارات ، على أن يُعهد بهذه المهمة إلى جهة كمجمع الفقه الإسلامي بجدة أو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من أن الحكم لم يصدر مخالفاً للمبادئ الأساسية والقواعد الكلية للفقه الإسلامي .

مركز التحكيم الإسلامي :

على الرغم من تطور تشكيل هيئات رقابية داخلية وصولاً إلى المجلس الشرعي الدائم للمؤسسات المالية على مستوى إصدار المعايير ، فهذه الصناعة لا تزال تشكو من عدم استجابة الهياكل الحالية إلى المتطلبات المتجددة والطموحات ، حيث لا بد من شمول النظام الشرعي على جهاز الفتوى الشرعية وجهاز الرقابة الشرعية .

وعلى مستوى التحديات العالمية التي تواجه البنوك الإسلامية والمتمثلة في تحديات العولمة والتحرير المالي العالمي، لا بد من الأخذ في الاعتبار أن بعض مصارف الصناعة المالية الإسلامية لا يزال رأس المال ضعيفاً، وهذا يعني أن المؤسسات المالية الإسلامية غير مهياً لمواجهة المنافسة المقبلة نظراً لمحدودية رأسمالها وصغر حجم موجوداتها، مما يتطلب إعادة هيكلة رؤوس أموالها بالزيادة وتوسيع قاعدة المساهمين، إضافة إلى تأسيس بنك إسلامي ضخيم برأسمال لا يقل عن ثلاث مليارات دولار ليكون همزة الوصل بين الأسواق الإقليمية والعالمية.

العداوة والتشهير :

تجاوزت تحديات العداوة والتشهير بالبنوك الإسلامية بدعم الإرهاب في حملات التشهير إلى المعاقبة الجائرة بالحجر على الأموال ورفع القضايا ضد بعض المؤسسات الإسلامية. لذلك لا بد من التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات المالية الإسلامية بشكل منظم ودائم ومهني، بسبب اشتراكها في وحدة الأسس والوسائل والأهداف وسعيها إلى إيجاد نظام مصرفي يتفق تماماً مع الشريعة الإسلامية.

ثانياً- المركز الدولي للجودة والتطوير المالي:

يعكس تأسيس المركز الدولي للجودة والتطوير المالي مدى ضرورة تحسين جودة المنتجات المالية الإسلامية، علماً أنه مازال في طور الدراسة الأولية ولم يُحدد مقره حتى الآن، فقد تم الاتصال بعدد من الجهات ذات العلاقة الفنية بموضوع الجودة التي أبدت ترحيباً بتأسيس المركز.

ولقد بادر المجلس العام للبنوك الإسلامية بإعداد دراسة لإنشاء مركز دولي للجودة والتطوير المالي، لمعالجة محدودية المنتجات والابتكارات في أدوات إدارة واستثمار الأموال على الطريقة الإسلامية، كتحديد السعر مسبقاً في عقود المرابحة والسلم والاستصناع ومحاكاة البنوك التقليدية في تحديد تكلفة تقديم المنتجات للمحافظة على الميزة التنافسية، والاختلاف الواضح بين البنوك الإسلامية في استخدامها للمنتج الواحد.

ثالثاً- المركز الدولي للتدريب والدراسات والبحوث المالية

الإسلامية.

رابعاً- المركز الدولي للفتوى والرقابة الشرعية.

الخاتمة والنتائج

إن كل مؤسسة من هذه المؤسسات تخصصت في تقديم جزء من الهوية العامة للصناعة المالية الإسلامية، فبعضها يسعى إلى نشر الوعي العام بشأن العمل المصرفي الإسلامي والتعريف بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالصناعة المصرفية الإسلامية والعمل على تنميتها وتطويرها، وبعضها الآخر يعمل على إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وتيسير استخدامها وتمكين الجهات المختلفة من إجراء المقارنات المفيدة، كما يضع بعضها المعايير الشرعية لعمليات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والعمل على توفير الضوابط والأحكام الشرعية الأساسية التي يجب إتباعها في تطبيق وتنفيذ مختلف المعاملات المصرفية.

وبعضها يهدف إلى إنشاء سوق مالية يتم فيها تداول الصكوك والأوراق المالية بشكل متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وخلق سوق ثانوية للتعامل بهذه الأدوات بما يعزز خلق السيولة اللازمة للمؤسسات الإسلامية العاملة في مختلف دول العالم. وبعضها يسعى لتطوير الأدوات المناسبة لتلبية متطلبات العمل اليومي من السيولة النقدية واستثمار

فوائض السيولة داخل المنطقة ما يؤدي إلى خلق السيولة اللازمة من ناحية، والتقليل من اللجوء للمؤسسات المالية العالمية للاستثمار في عمليات المربحة التقليدية في السلع الدولية من ناحية ثانية.

وبعضها يهدف إلى القيام بأعمال التصنيف وتقييم الالتزامات والمستحقات والالتزامات وغيرها بما في ذلك الأسهم والصكوك التي تصدرها الشركات والمصارف والمؤسسات المالية والسلطات الحكومية ما سيمكن من تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات وقياس مستوى جودتها بحيث يتوافر للمستثمرين أسس موضوعية يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وبعضها يعمل من أجل إعداد وتطوير معايير الرقابة والإشراف على الصناعة المصرفية الإسلامية بما يتناسب مع طبيعتها الخاصة وتطورات آليات الرقابة المصرفية على المستوى الدولي، وكذلك العمل على دعم وتطوير آليات لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

وهناك متطلبات في غاية الأهمية والحساسية يجب مراعاتها في صوغ منظومة هذه المؤسسات الداعمة سواء الموجودة منها حالياً أو المخطط تأسيسها في المستقبل، وهذه المتطلبات تتمثل في عدم تكرار وازدواجية المهتمات والأنشطة الموكولة لكل مؤسسة من هذه المؤسسات سواء على

مستوى صوغ أنظمتها الأساسية أو على مستوى الممارسات الفعلية وتأمين الموارد المالية اللازمة لكل مؤسسة حتى لا يضيع جهد القائمين عليها في جمع واستقطاب الأموال بدلاً من التركيز على مهماتهم المتخصصة التي وجدوا من أجلها، وإيجاد نوع من التنسيق الفعال بين هذه المؤسسات بما يؤدي إلى تكوين مرجعية موحدة تجمع هذه المؤسسات وتساهم في دعمها، بل يمكن لهذه المرجعية أن تتحمل عنهم بعض القضايا المالية والإدارية المشتركة لكي تتفرغ كل مؤسسة في اختصاصاتها المهنية بالإضافة إلى تيسير تعامل المؤسسات المالية الإسلامية مع هذه المؤسسات البنية التحتية بما لا يؤدي إلى تشتت تعاملاتها وتعدد التزاماتها وخصوصاً فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والمالية .

صدر للمؤلف

- (١) **ترشيد عمليات الصيانة بالأساليب الكمية – نشر الكتروني . ويتضمن ثلاثة نماذج رياضية فريدة :**
 - نموذج استبدال التجهيزات (أسلوب البرمجة الديناميكية) .
 - نموذج تخزين قطع التبدل (أسلوب البرمجة الخطية والبرمجة الديناميكية) .
 - نموذج قياس الموثوقية .
- (٢) **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر الحاسبي – نشر الكتروني .**
- (٣) **فقه الحاسبة الإسلامية / الجزء الأول : المنهجية العامة ، نشرته مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشور الكترونيا .**
- (٤) **معجم مصطلحات فقهية عربي / عربي – نشر الكتروني .**
- (٥) **فقه الحاسبة الإسلامية / الجزء الثاني : الحاسبة الاجتماعية ، نشرته دار النهضة بدمشق – والآن منشور الكترونيا .**
- (٦) **مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي ، نشرته مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشور الكترونيا .**
- (٧) **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية ، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا .**
- (٨) **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، دار شعاع . – والآن منشور الكترونيا .**
- (٩) **التأمين الإسلامي التكافلي ، أسسه ومحاسيته ، دار شعاع .**
- (١٠) **لغة الإفصاح المالي والحاسبي XBRL ، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة – والآن منشور الكترونيا .**
- (١١) **سياسة تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين (فقه الاقتصاد المالي) ، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا .**

- (١٢) صندوق القرض الحسن، دار شعاع - وآآن منشور الكترولنآ.
- (١٣) ضوابط الاقتصاد الإسلامآ فآ معالآة الأزمات المالآة العالمآة، نشرته دار النهضة بدمشق - ودار السآة بالمملكة العربآة السعودآة - ونشرته دار شعاع بحلب (نسخة مزآة ومنقحة) - وآآن منشور الكترولنآ.
- (١٤) فقه المعاملات الرآضآ، دار أآبآ الفداء للنشر والتوزآع والترآمة - نشر الكترولنآ. وآتضمن خمسة نماآج رآضآة فآة:
 - النموآج الرآضآ للربا.
 - النموآج الرآضآ للآبوع.
 - النموآج الرآضآ للآرر.
 - النموآج الرآضآ للاقتصاد الإسلامآ.
 - نموآج قآاس أداء المعاملات المملآة الإسلامآة بآءلا عن مؤشر اللآببور.
- (١٥) فقه الأسواق، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامآة) مؤسسه الرسالة ناشرون بدمشق - وآآن منشورة الكترولنآ.
- (١٦) فقه الآآراء، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامآة) مؤسسه الرسالة ناشرون بدمشق - وآآن منشورة الكترولنآ. والكتاب مترآم للآة الأوردو.
- (١٧) فقه التكالفة، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامآة) مؤسسه الرسالة ناشرون بدمشق - وآآن منشورة الكترولنآ.
- (١٨) فقه الربآ، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامآة) مؤسسه الرسالة ناشرون بدمشق - وآآن منشورة الكترولنآ.
- (١٩) أآهما أصلآ فآ الآسآمار معآار الربآ أم معآار الآسآمار؟، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامآة) مؤسسه الرسالة ناشرون بدمشق - وآآن منشورة الكترولنآ.
- (٢٠) نموآج توزآع أرباح وآسائر شركات المضاربة الإسلامآة - نموآج رآضآ، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامآة) مؤسسه الرسالة ناشرون بدمشق - وآآن منشورة الكترولنآ. والكتاب مترآم للآنكلآزآة.
- (٢١) الفساد، أسبابه ونواتآه وآلول المقآرآة للآضاء عله، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامآة) مؤسسه الرسالة ناشرون بدمشق - وآآن منشورة الكترولنآ.

- (٢٢) معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (بديلاً عن مؤشر الفائدة)، (سلسلة
فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة
إلكترونياً.
- (٢٣) مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية – نشر إلكتروني.
- (٢٤) أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد قواعد اقتصادية من
أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم – نشرته دار الحديث والسيرة النبوية بدمشق
– نشر إلكتروني، ونشرته هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب.
- (٢٥) البحث العلمي نظرات في منهجه ورسالته – نشر إلكتروني.
- (٢٦) فقه الابتكار المالي بين التثبوت والتهاوت – نشر إلكتروني.
- (٢٧) منهج التغيير في كلمات رئيس التحرير – نشر إلكتروني.
- (٢٨) نظرات في كتاب لحة الناظر في مسك الدفاتر (تأليف مشترك) – نشر
إلكتروني.
- (٢٩) حلول الكلام – نشر إلكتروني.
- (٣٠) إضاءات على الهداية الإلهامية في مسك الدفاتر والأعمال التجارية (تأليف
مشترك) – نشر إلكتروني.
- (٣١) معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، (مقام) بديلاً عن مؤشر الـلايبور –
نشر إلكتروني.
- (٣٢) محاسبة التأمين الإسلامي – نشر إلكتروني.

إضافة لحوالي ٢٠٠ مقال متخصص.

جميع المؤلفات متاحة على الرابط:

<http://kantakji.com/samer-kantakji-books-articles.aspx>



جامعة كاي

جامعة أونلاين مرخصة من التعليم العالي
متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<http://kie.university>
